الباب الثالث

الشرعية الاشتراكية
فى
الأنظمة الاشتراكية الماركسية
(الاتحاد السوفيتى)

تمهيد :

وتضم هذه المجموعة دول أوربا الشرقية ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، بولندا ، بولونيا ، ألمانيا الشرقية ، رومانيا ، والبلدان الاشتراكية الواقعة خارج أوربا مثل كوبا وأنجولا وفيتنام ..... الخ وجميعها تعتنق الفلسفة الماركسية كأساس لنظام الحكم ، ويقع على رأس هذه المجموعة أكبر هذه الدول « الاتحاد السوفيتى » ، ونختار هذا البلد كنموذج لدراسته ، ذلك أنه كان الرائد الأول فى وضع الفلسفة الماركسية موضع التطبيق وذلك منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وعنه نقلت الدول الأخرى .

وسوف نبدأ هذا البحث بفصل تمهيدى نوضح فيه موقف النظرية الماركسية من القانون فلا يوجد لديهم نظرية مستقلة فى هذا الخصوص ، ولكن توجد فلسفة ماركسية تحمل فى طياتها مذهب سياسى واقتصادى واجتماعى والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية نجدها بمثابة سلسلة متصلة الحلقات [1] ، ا لأننا سوف نقتصر كما سبق أن ذكرنا على جوانب النظرية المتعلقة بالقانون ، ثم نتبع ذلك بمراحل تطور القانون السوفيتى .

وبعد ذلك نقسم الدراسة كالآتى :

---

(١) القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، للدكتور عبد الحميد متولى ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٥ ، ص : ٣٤٣ .

الفصل الأول : فى التعريف بالشرعية الاشتراكية •

الفصـــل الثانى : مصادر الشرعية الاشتراكية •

الفصـــل الثالث : وضع السلطة فى البناء القانونى •

الفصـــل الرابع : ضمانات الشرعية الاشتراكية •

خاتمـــــة : تقدير الشرعية الاشتراكية •

فصـــل تمهيـــدى

المبحث الأول

القانون فى النظرية الماركسية

أولا : الماركسية فلسفة مادية :

ان المشكلـــة الأساسية التى شغلت أذهان الفلاسفة منذ أن شغل الانســـان عقله بهذا الكون ، هـــو تحديد العلاقة بين الفكر والمـــــادة ، أيهما أسبق على الآخر ، فهل الطبيعة مشتقة من الفكرة أم الفكرة مشتقة من الطبيعـــة ؟

سؤال حير الفلاسفة وأقام الدنيا وأقعدها ، ولم تتفق كلمتهم فى هـــذا الشـــأن ، فانقسموا الى فريقين ، اعتنق كل منهما مذهبـــا مناقضا للآخر ، فرأى الأولون بأسبقية المـــادة على الشعور ، وأن الحقيقة يجب الا تلمس الا من خلال ما هـــو حسى بالسمع والبصر واللمس ، وهؤلاء يطلق عليهم المـــاديون ، وتعتنق المـــاركسية وجهـــة النظر هـــذه [١] ، ويعتبر ماركس حاليا أمام المـــاديين لأنه صاحب المذهب المـــادى الوحيد الذ ى وجـــد طريقة الى التطبيق العملى •

أمـــا الفريق الآخـــر فهم يرون على العكس بأسبقية الروح على

---

(١) دكور اسكنـــدر غطاس ، اسس التنظيم السيـــاسى فى الـــدول الاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٣ وما بعدها .

الطبيعة ، وأن الفكر هـو الذى يسيطر على العالم وعلى تطوره ، ويتمثل فى جوهر أعلى أو قوة عليا فيما وراء الطبيعة ... الخ مما قال به الفلاسفة فى هـذا الصدد وهؤلاء يطلق عليهم المثاليون .

الا أن ما يهمنا فى فلسفة ماركس المـادية هذه أنه نقل هذه المبادىء الفلسفية الى واقع الحياة العملية من منطق تفكيره الفلسفى فربط التطور البشرى بالظروف المـادية المحيطة بالانسـان من سياسية واجتماعية واقتصـادية وقانونيـة (١) .

ثانيا : المـادية التاريخية :

يرى الماركسيون أنه لكى تفهم قوانين التطور فى المجتمع فانه يجب النظر الى العوامل المـادية الكائنة فيه ويأتى على رأس هـذه العوامل الأوضـاع الاقتصادية بما تشمله من فن وتوزيع وانتـاج ، وهى كما قيل « تعتبر من أهم اسس المذهب الماركسى على الاطلاق ، اذ أن الماركسية ما هى أساسا الا فلسفة جديدة للتاريخ » (٢) .

---

(١) راجع لينين عن الماركسية ، ١٩١٨ باللعربية ، طبعـة ١٩٧٠ ، ص ٣٦ وما بعدها ، مطبوعات وكالة انبـاء نوفوستى بموسـكو ، وايضـا المذاهب الاشتراكية مع دراسـة خاصـة عن الاشتراكيـة فى الجمهوريـة العربية المتحدة ، للدكتور احمـد جامع ١٩٦٧ ، ص ١٨٦ وما بعدها — وايضا النظم الاشتراكية مع دراسـة مقارنة للاشتراكية العربية للدكور محمد على ابو ريان ، ص ١٩٧ .

(٢) المذاهب الاشتراكية — سبق — ص ٢٠٧ . ولعل خير عرض لهذه النظرية هى كلمات ماركس ذاته عندما قال شارحا لها « يدخل الأفراد وهم بصدد الانتاج الاجتماعى لمعاشهم فى علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن ازادتهم ، علاقات تتناسب مع درجة تطور معينة لقواهم الانتاجية المـادية . ويكون مجموع علاقات الانتاج هذه الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، وهو الأسـاس الحقيقى الذى يقوم عليه هيكل علوى قانونى وسياسى والذى تناسبه اشكالا محددة من الوعى الاجتماعى ويكيف اسلوب انتاج الحياة المـادية للمجتمع مجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام . ان وعى الأفراد ليس هـو الذى يحدد واقعهم ، بل على العكس فان واقعهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم . وعندما تبلغ قوى الانتاج المـادية مرحلة معينة من مراحل تطورها فانها تدخل فى تناقض مع علاقات : الانتاج القائمـة او بتعبير قانونى ، مع علاقات الملكية التى تمت فى ظلها هذه القوى حتى بلغت هذه المرحلة » .

ثالثا : الأســـاس «Infrastructure»

والبناء العلوى «Superstructure»

وتأسيسا على ما تقدم فان ماركسى يرى أن كل مجتمع بشرى لـــه أســـاس وبناء علوى يطابق هذا الأساس •

ويتمثل هذا الأســـاس فى القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج المترتبة على هـــذه القـــوى •

أما قوى الانتاج فتشمل عاملين الآلات والأرض •••• الخ وبالجملة جميع الوسائل المـــادية اللازمـــة لعملية الانتـــاج •

أما العنصر الثانى فهو بشرى ويتجســـد فى الأفراد الذين يعملون على هـــذه الآلات ويباشرون العمل اللازم للانتـــاج • أما علاقات الانتاج فهى عبارة عن الروابط والعلاقات الضرورية والحتمية اللازمـــة لقيـــام الناتج الاجتماعى ونذكر منها على سبيل المثال علاقات الملكية والأرض ووسائل الانتـــاج من آلات ومواد خام وخلافه وعلاقات العمل بين الملاك والعمال ••• الخ • لأنه بعد المرحلة المشاعية لا يقـــوم الانتـــاج الا اذا وجدت علاقة وروابط بين المنتجين ومن يملكون وسائل الانتاج ولا يعملون عليها (العمال) وتشكل هـــذه العلاقات بطريقة موضوعية بعيدة عن ارادة الأفراد ورغباتهم •

اما طبيعة هذه العلاقات ذاتها فتتوقف على مستوى التطور وطابع قوى الانتـــاج ، ويضربون مثلا لذلك بأن الروابط الاقتصادية فى مجتمع الرق لا يمكن أن تقوم فى مجتمع الاقطاع وهلم جرا [١] •

واذا كان لكل مجتمع آســـاس اقتصادى ، فان هذا الأساس يعكس بدوره بناءا علويا . وهـــذا البنـــاء العلوى عبارة عن المعتقدات والآراء

---

(١) النظم الاشتراكية ، سبق ، ص ٢٥٥ وما بعدها .

والقيم السائدة فى المجتمع من سياسية واقتصادية وأخلاقية ودينية وفلسفية وقانونية وما يقابل هذه الأفكار من نظم ومؤسسات كالدولة والأحزاب السياسية والمجالس الشعبية وغيرها . واذا كان البناء العلوى يتأثر بالأساس الاقتصادى فى تكوينه وتشكيله ، فانه أيضا تابع له فى تغيره وتطوره فكل تطور فى الأساس يصاحبه تغير فى البناء العلوى . الا أنه يجب الا نغفل عن تأثر الأساس الاقتصادى بالبناء العلوى فهما يدخلان فى علاقة تأثير متبادلة ، ولكن الأولوية دائما تكون للأساس ويضربون مثلا على ذلك بأن البناء العلوى للمجتمع الرأسمالى وما يحتويه من نظام سياسى وقانونى يحاول دائما اعاقة الزحف الاشتراكى [١] .

رابعا : القانون والثورة الاجتماعية :

ترى النظرية الماركسية للقانون ان صراع الطبقات وراء الأحداث والتغيرات التى حدثت ولا تزال تحدث فى المجتمعات التى يسمونها بالمجتمعات الاستغلالية ، ففى المجتمعات القائمة على الملكية الفردية تؤدى علاقات الانتاج السائدة الى وجود طبقتين أساسيتين هما طبقة أصحاب الأعمال وتملك وسائل الانتاج وطبقة العمال ولا تملك الا قوة العمل . وتعد العلاقة بين هاتين الطبقتين علاقة عداء صريحة نظرا للتناقض التام بين مصلحة كل منهما . فمصلحة الطبقة الأولى تتمثل فى حصولها على أكبر جزء من النتاج القومى الذى تنتجه الطبقة الثانية ، وترك جزء قليل فقط من هذا الناتج لها ، يكفى فحسب لاستمرار حياة الأفراد وتمكينهم من مواصلة العمل كاجراء لديها . أما مصلحة الطبقة الثانية فهى على العكس من ذلك تماما ويتمثل فى حصولها هى على نتاج عملها بأكمله دون آية مشاركة من جانب أفراد الطبقة الأولى ، وترد الماركسية أصل القانون وتطوره الى هذه التناقضات الطبقية التى ترجع الى عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدى الى قيام نوع من العلاقات السياسية على أساس من السيطرة ، لأن مصادر القانون

---

(١) المذاهب الاشتراكية ، للدكتور احمد جامع ، ص ٢١٥ وما بعدها .

توضح أن القواعد القانونيـــة تعبر عن مصالح الطبقة السائدة والفئات الاجتماعيـــة السائدة فى ذلك الوقت ، فالقانون هـــو الـــذى يقيم الرق ، وهو أيضا لذى يعطى المزايا السياسية لطبقات الملاك ، وهو الذى وضع الجزاءات ضد كل من يعتدى على الملكية ، ففى كل مجتمع توجد فيـــه طبقات ، تنقسم الى قسمين طبقات سائدة وطبقات مغلوبة على أمرها .

وفى هذا يقول ماركس وانجلز فى البيان الشيوعى « ان تاريخ كل مجتمع ، الى يومنا هذا ، لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات . فالحر والعبد ، والنبيل والعامى والسيد والاقطاعى والقن والمعلم والصانـــع ، أى باختصار المضطهدون والمضطهدون ، كانوا فى تعارض دائم ، كانت بينهم حرب مستمرة ، تارة ظاهرة ، وتارة مستترة ، حرب كانت تنتهى دائمـــا أما بانقلاب ثورى يشمل المجتمع بأسره واما بانهيار الطبقتين المتناضلتين معا »[1] .

فالطبقة السائدة هى الطبقة القوية اقتصاديا واعتمادا على قوتها الاقتصادية هذه ، فانها تستطيع أن تمسك بزمام القـــوى السياسية ، وتستطيع أن تستعمل تلك السلطة من أجل تحقيق مصالحها ، فتقوم بوضع القواعد القانونية التى تستهدف فى المقام الأول المحافظة على مصالحها ، ويستطرد الماركسيون بالقول . انه ليس من السهل ادراك الطابع الطبقى للقانون ، طالمـــا أنه لم ينص صراحة على أنه قانون طبقى يقـــوم على عدم المســـاواة ، فالقانون فى نظرهم لا يعبر عن ارادة الجماعة ، وانمـــا يعبر عن ارادة الطبقة المسيطرة ، ويستهدف خدمة هذه الطبقة ، فالقانون ليس الا مجموعة من القواعد التى تنظم علاقات السيطرة بين الطبقـــة المسيطرة والطبقة المغلوبة على أمرها ، ويستهدف القانون المحافظة على عدم التوازن والتعادل بين هذه الطبقات فالقانون ليس لـــه قيمة فى حـــد ذاته ، لأنه مجرد وسيلة فى يد الطبقة الحاكمة لتحقيق مصالحها وبذلك

---

(١) البيان الشيوعى ، ماركس وانجلز ، بالعربية ، ص ٣٧ ، ١٩٦٨ ، دار التقدم بموســـكو .

يكون القانون وسيلة هامة تستخدم فى الصراع بين الطبقات ومرتبط تماما بهذه الفكرة ، لأن القانون وسيلة طبقها الانسان ، ويجب أن تظل فى خدمة الانسان ، ولا يجب أن يكون الانسان فى خدمة القانون ، لذلك فانه يجب عندما تقوم ثورة البيروليتاريا فى أى بلد أن تستعمل القانون كوسيلة للقضاء على الطبقة البروجوازية المسيطرة (١) ، واداة جيدة لتحويل الجماعة الى المجتمع الشيوعى المنشود ، ذلك المجتمع الخالى من الطبقات (٢) .

خامسا : الماركسية نظام شمولى «Unsystéme total» :

ان من نتيجة الأخذ بالفلسفة الماركسية كنظام للحكم ، أن يختلف دور الدولة فيها عن الديمقراطيات الغربية ، فاذا كانت الأخيرة فردية بمعنى أن لا تتدخل فى حياة الأفراد الا بالقدر اللازم لحفظ الأمن والنظام ، وترك ما عدا ذلك للنشاط الفردى ، كما أنه يسمح حتى بنقد المبادىء الأساسية للنظام شريطة أن يكون ذلك بالأساليب المشروعة التى نص عليها القانون . فان الماركسية على عكس ذلك تماما فهى نظام كلى أو شمولى ، تسيطر فيه الدولة على كافة مظاهر النشاط من سياسى واقتصادى واجتماعى وقانونى ، كما انها تسيطر على الفرد سيطرة تامة فتتدخل فى حقوقه وحرياته « بل حتى فى ضميره ومعتقداته » (٣) ، فلا يوجد شىء بعيدا عن سلطان الدولة .

سادسا : نظرية اضمحلال الدولة والقانون :

تعتبر نظرية اضمحلال الدولة والقانون من الخصائص المميزة للفلسفة الماركسية ، واذا كانت الفوضوية تؤمن بوجوب الغاء الدولة

---

(١) البيان الشيوعى ، ص ٥٦ .

(٢) للتفاصيل راجع ، المذاهب الاشتراكية للدكتور احمد جامع ص ٢٣٠ وما بعدها ، النظم الاشتراكية للدكتور محمد على ابو ريان ، ص ٢٦٦ وما بعدها

(٣) القانون الدستورى والأنظمة السياسية للدكتور عبد الحميد متولى ١٩٦٥ ، ص ٣٦٤ .

بين لحظة وأخرى ، نظرا لأنها شر يمكن تفاديه ، واذا كان المذهب الفردى يرى أن الدولة شر لابد منه ولا يمكن تفاديه ، ولذلك يعمل هذا المذهب على الحد من سلطات الدولة قدر الامكان فان الماركسية تختلف عما تقدم ، فهى وان كانت لا تؤمن بالدولة ، فانها لا ترى الغاءها طفرة واحدة فالدولة فى نظرهم ليست الا مرحلة من مراحل التطور التاريخى فالدولة لم توجد منذ الأزل ، فقد وجدت مجتمعات خالية منها ، وعند بلوغ التطور الاقتصادى درجة معينة وظهور الملكية الخاصة ، انقسم المجتمع بالضرورة الى طبقات ، وغدت الدولة عند هذه المرحلة أمرا ضروريا ، ولكن فى التطور اللاحق سوف تزول الطبقات بالضرورة ، ومع زوال الطبقات يزول سبب وجود الدولة ، والمجتمع سوف ينظم الانتاج تنظيما جديدا على أساس اتحاد بين المنتجين يقوم بحرية وعلى قدم المساواة فيما بينهم ، وعندئذ سوف يتم الاستغناء عن جهاز الدولة [١] .

والسؤال المطروح الآن على الماركسية هو كيف يتم اضمحلال الدولة ؟

تولى انجلز الاجابة عن هذا السؤال بقوله : « تأخذ البيروليتاريا سلطة الدولة وتحول وسائل الانتاج فى بادىء الأمر الى ملك الدولة ولكنها تقضى بذلك على نفسها بوصفها بيروليتاريا ، وتقضى بذلك على كل الفوارق الطبيعية وجميع المتضادات الطبقية وعلى الدولة فى الوقت نفسه

---

(١) ونقتطف بعض كلمات من لينين فى شأن اضمحلال الدولة « ان الاشتراكية اذ تؤدى الى القضاء على الطبقات ، فستؤدى بالتالى الى القضاء على الدولة — ويقول انجلز فى كتابه رد على دوهرنج : أن اول عمل تثبت به الدولة فعلا أنها تمثل المجتمع بأسره ، أى استيلاؤها على وسائل الانتاج باسم المجتمع بأسره ، هو فى الوقت نفسه آخر عمل تقوم به كدولة . ويصبح تدخل الدولة فى العلاقات الاجتماعية أمرا لا ضرورة له فى ميدان بعد آخر ثم يوقف نهائيا من تلقاء نفسه . ويحكم محل حكم الأشخاص ادارة الأشياء وتوجيه عمليات الانتاج .. ان الدولة لا يقضى عليها ولكنها تذبل ويقول انجلز : « ان المجتمع الذى سيقوم على تنظيم الانتاج على أساس الانماء الحر المساوى للمنتجين سيضع جهاز الدولة بأكمله فى المكان اللائق به « فى متحف الآثار جنبا الى جنب مع المغزل اليدوى والفأس ابرونزية » .

لينين عن الماركسية ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

بوصفها دولـــة ، ان المجتمع الذى وجـــد ولايزال والذى يتحرك ضمن المتضادات الطبقية ، كان بحاجة الى الدولة أى أن منظمة الطبقة المستثمرة كانت بحاجة للابقاء على ظروف انتاجها الخارجى • واذا بوجه خاص لابقاء الطبقة المستثمرة قسرا فى ظروف القمع الناجمة عن اسلوب الانتاج القائم ــ عبودية ــ قنانه ــ عمل مأجور • لقد كانت الدولة الممثل الرسمى للمجتمع بأكمله تركزه فى جسم منظور ولكنها لم تكن كذلك الا بمقـــدار ما كانت دولة تلك الطبقة التى كانت وحدها تمثل فى عصرها المجتمع بأكمله فى العصور القديمة ، كانت دولة ملاك العبيد ، وفى القرون الوسطى كانت دولة الأعيان الاقطاعيين ، وهى فى زمننا دولة البوجوازية ، وفى نهاية الأمر عندما تصبح الدولة حقا ممثلة للمجتمع بأكمله ، عندئذ تجعل نفسها بنفسها أمرا لا لزوم له ــ وعندما لا تبقى أية طبقة اجتماعية ينبغى قمعها ، وعندما تزول مع السيطرة الطبقيـــة والصراع فى سبيل البقاء الفردى ، هـــذا الصراع الناجم عن الفوضى الراهنة فى الانتاج ، تلك الاصطدامات وأعمال الشطط الناتجة عن هـــذا الصراع ، لا يبقى هناك ما ينبغى قمعه ولا تبقى أيضا ضرورة لقوة خاصة للقمع للدولة ، وأول عمل تبرز فيـــه الدولة حقها بوصفها ممثل المجتمع بأكمله » [١] •

ويتضح لنا مما سبق أن النظرية الماركسية ترى وجـــوب استيلاء الطبقة العاملة على الدولة عن طريق الثورة ، ثم تقوم بتحويل وســـائل الانتـــاج الى الملكية الجماعية ، ويسير المجتمع نتيجـــة لذلك فى الطريق الى القضاء على الطبقات ، وفى نفس الوقت تسير الدولة فى طريق التلاشى رويدا رويدا ، حتى تصبح فى نهاية الأمر ــ كما يقولون ، أمر لا لزوم لـــه ، حيث أن هذه الآلة ما هى الا صدى لانقسام المجتمع الى طبقات وفى عبارة أوضح فان الدولة ما هى الا تجسيدا لمصالح الطبقة المسيطرة •

ووفق وجهة نظر الماركسيين فان الدولة حتى تختفى يجب أن تمر بمرحلتين :

---

(١) نقلا عن النظرية الماركسية للقانون ، للدكتور حسام الدين الاهوانى ــ سبق ــ ص ٥٣ ، ٥٤ .

١ — الاشتراكية : المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعى :

ترى النظرية الماركسية أن مرحلة الاشتراكية هى مرحلة من مراحل التطور التاريخى للمجتمع البشرى ، وهى مرحلة وسط بين الرأسمالية والشيوعية ، وبقول آخر فان الاشتراكية تعد مقدمة ضرورية لبلوغ المجتمع الشيوعى المنشود • وهذه المرحلة — وأقصد الاشتراكية — تتميز بأنها ثورية ، فعن طريق الثورة العنيفة والدموية يستولى الشغيلة على جهاز الحكم • وتتميز هذه المرحلة بأنها ذات صيغة دكتاتورية سافرة وبالذات ضد الرأسماليين أصحاب المصلحة فى النظام السابق ، فعلى الشغيله نقل جميع وسائل الانتاج الى الملكية العامة ، والغاء المؤسسات السياسية القائمة فورا • كما أن عليهم أن يستبعدوا جميع الأشخاص القائمين عليها وخاصة أن منهم بورجوازيين يجب قمعهم ، ويتولى الحزب الشيوعى قيادة الشعب بكامله كطليعة ثورية من أجل التغيير المنشود •

ويتم من خلال هذه المرحلة اعداد الانسان للمجتمع الشيوعى وذلك باحداث تغيير عميق فى طبيعته وعقليته وذلك عن طريق تغيير الظروف المادية المحيطة به • الا أن الشيوعية لم تدرك بعد فالتوزيع للانتاج الاجتماعى يتم وفق مبدأ من كل حسب عمله وقد قنن الدستور الصادر عام ١٩٧٧ هذه الفلسفة لوضعها موضع التطبيق ، فنص فى المادة ١٤ على أن : « عمل السوفيتيين الحر من الاستغلال هو مصدر نمو الثروة العامة ورخاء الشعب وكل فرد سوفيتى ، ووفقا لمبدأ الاشتراكية : من كل حسب كفاءته ولكل حسب عمله وتمارس الدولة رقابة على معدل العمل ومعدل الاستهلاك » • والمفروض أن يتم كل حسب حاجته فى المرحلة العليا للمجتمع الشيوعى ، ولذلك يبقى التفاوت فى الاستهلاك بين الأفراد مما يستدعى بقاء الدولة •

٢ — الشيوعية أو الفوضوية : المرحلة الثانية للمجتمع الشيوعى :

ويقول برجنيف فى تقريره بمناسبة العيد المئوى للينين فى شأن هذه المرحلة « ان حزبنا ، وشعبنا السوفيتى بأسره يعيشون من أجل

قضية واحـــدة ، أنها قضية بناء مجتمع شيوعى ، والطرق التى تؤدى الى هذا الهدف العظيم يحددها برنامج الحزب الشيوعى للاتحـــاد السوفيتى وقرارات مؤتمر الحزب ، واجتماعات لجنته المركزية التى لقيت تأييـــد الشعب بأسره » (١) ويقول فى موضع آخر « اننا ننظر الى تطور الدولة السوفيتية والديمقراطية الاشتراكية باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق هدفنا الرئيسى وهو بناء الشيوعية » (٢) .

وهذه هى المرحلة التالية للاشتراكية وفيها يغدو الانتـــاج وفيرا ، ويصير توزيع الناتج وفقا لمبدأ « لكل حسب حاجته » وسيعمل الأفـــراد من تلقاء أنفسهم على زيادة الانتاج دوما ، دون قهر أو اجبار ، فقد تغيرت عقلية الأفراد ونفسيتهم وأصبحت مصلحة الجماعة فوق كل اعتبار ، فلا يوجد مستغلين ومستغلون ، فقد قضى على الطبقات ، ويصبح المجتمع فردوسا لا مجال فيه لوجود الدولة والسلطات (٣) . فما أن تختفى الفوارق الطبقية وتزول خلال سير التطور ، ويصبح كل الانتاج متمركزا فى أيدى جمعية واسعة تشمل الأمـــة بأسرها ، حتى تفقد السلطة العامة صبغتها السياسية (٤) .

---

(١) ص ٤١ من التقرير .

(٢) ص ٥٤ من التقرير .

(٣) وفى التعليق على هـــذه المرحلة كتب الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى فى مؤلفه القانون الدستورى والأنظمة السياسية ١٩٦٢ م ، ص ٣٧٩ ، مرحلة زوال الدولة — يحيط بها ستار من الغموض . اذ يبدو انها لم تنل ما تستحق من البحث والعناية من جانب ماركس ، كمـــا انه قلمـــا كتب عنهـــا الماركسيون ، فكان من ذلك ما نراه من كثير من مواضع الاستفهام لا نجد عليها جوابا ، فهل هذه المرحلة الثانيـــة تعد مرحلة نهائية ؟ بعبارة أخرى هل ستضع حـــدا للتطور ؟ وكيف يمكن تصور ان — التطـــور — الذى هـــو جوهر أو سنة كل الوجود ، يمكن أن يقف فى لحظة معينة ؟ ومن ناحية أخرى يمكن القول بانه حين نصبح نعيش فى مجتمع خال من المشكلات — والمشكلات هى المحرك للتطور الاجتماعى — فاننا لا نستطيع أن نتبين ما هى التغيرات أو التطورات التى يمكن أن تحدث » .

(٤) البيان الشيوعى ص ٦٧ .

المبحث الثانى

النظرية الماركسية فى التطبيق السوفيتى

تمهيـــد :

كان للأوضـــاع السياسية والاقتصادية المزرية التى عاشها المجتمع الروسى تحت حكم القياصرة ، أثرها البارز فى الثورة والقضـــاء علـــى النظام القيصرى • وقد دعت الأحداث الى أن يصبح العمـــال قوة ذات شـــأن ولها وزن فى مجريات الأحداث السياسية فى تاريخ هذه الفترة ، نظرا لمـــا عانوه من ضروب البؤس وصنوف الحرمـــان ، فلجـــأوا الى ســـلاح الاضرابات وكونوا النقابات ، وقد تفشت الماركسية فيمـــا بينهم ووجدت طريقها الى عقولهم كبارقة أمل للتخلص من التخلف الاقتصادى المزمن ، كما أنها وجـــدت طريقها الى قلوبهم عن طريق فكرة القضاء على الطبقات والاستغلال واقامة مجتمع شيوعى يقوم على التآخى والمساواة • وقد عجز القيصر عن القيام بأية اصلاحات سياسية أو اقتصادية فحكومته كانت عبارة عن مجموعـــة من اللصـــوص ، على رأسهم آفاق أشهر تعيه ذاكرة التاريخ جيدا وهـــو المدعو « راسيوتين » وفى نفس الوقت حاقت الخســـائر والهزائم بالجيش الروسى أمام الألمـــان فى الحرب العالميـــة الأولى ، مما ضاعف من نكسة الحكومة أمام الشعب •

وفى مثل هذا الجـــو المضطرب الكئيب لابد وأن تتكـــون جماعات مناهضة للنظام تعمل فى الخفاء ، وقد تكونت هـــذه الجماعات بالفعـــل فى المجتمع الروسى وكان أهمها على الاطلاق حزب العمل الاشتراكى الذى اتخـــذ الماركسية شعارا لـــه وبذلك أصبح الجـــو معبأ بالثورة ، وقـــد أصدر القيصر قرارا بفض دورة انعقاد البرلمـــان (الدومـــا) ، ولكن الأخير لم يقبل بحل نفسه ، واستمر فى الانعقاد ، وفى ١٤ مارس ١٩١٧ أصدر هذا البرلمـــان قرارا بتشكيل حكومة مؤقته ، وفى اليوم التالـــى سقط نظام الحكم القيصرى من روسيا الى الأبد • وفى مارس ويونيو من نفس العام عقد مؤتمر يضم ممثلين عن سوفيتات روسيا (مجالس شعبية

تضم ممثلين للعمال والفلاحين) • وقد أصدر هذا المؤتمر قرارا بتشكيل لجنة تنفيذية لحكم البلاد ، وقد استطاعت هذه الهيئة فعلا القبض على زمـــام السلطة فى البلاد [١] •

الا أن البلاشفة بزعامـــة لينين استطاعـــوا القيام بثورة أطاحت بالحكومة المؤقته فى ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ واستولوا على السلطة ، ويعتبر هذا التاريخ من أبرز التواريخ فى الاتحاد السوفيتى ، حيث أنه بدأت مرحلة جديدة تماما فى تاريخ هـــذا البلد ، فمن القيصرية نظاما للحـــكم ، الى الماركسية فلسفـــة اعتنقتها ثورة أكتوبر من أجل اقامـــة دولـــة العمال والفلاحين [٢] •

واذا كان ماركس ورفيقه انجلز قد عنيا فى نظرتهما بكيفية استيلاء الشيوعيين على السلطة ، فانهما لم يتوخيا التفصيل الكافى لمـــا يكون عليه الأمر بعد الاستيلاء على السلطة • واذا كان ماركس تنسب النظرية اليه لصياغته لها ، فان لينين قد أضاف بالتطبيق ما كان غامضا فيها ، ولذلك صح أن يطلق على النظرية بعد تطبيق لينين « الماركسية اللينينية » [٣] •

قامت اذن الماركسية فى المجتمع الروسى ، وقام لينين على رأس الدولة التى تغير اسمها من روسيا الى الاتحاد الســـوفيتى وخاض نضال رهيب لم يعرف هواده من أجل بنـــاء المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعى وهى الاشتراكية ، وقد استغرقت هـــذه الفترة منذ قيام الثورة ١٩١٧

---

(١) الدكتور عبد الحميد متولى ، الأنظمة السياسية والمبادىء الدستورية العامة ١٩٥٨ جـ ١ — ص ٤٥٨ وما بعدها .

(2) Michel Stewart, Modern forms of Government, A compartive Law, Paris, 1964, 3 ed, pè 241.

وراجع تقرير السكرتير العام لبرجنيف أمام اللجنة المركزية للحـــزب الشيوعى السوفيتى احتفالا بالعيد المئوى لميلاد لينين ، والتقرير بعنوان « أفكار لينين تحيـــا وتنتصر » ، من مطبوعات وكالـــة انبـــاء نوفوستى ١٩٧٠ ، بالعربيـــة ص ١٩ .

(٣) اسس التنظيم السياسى — سبق — ص ١٨١ .

الى سنة ١٩٣٦ وأعلن انتصار الاشتراكية وتشتمل هـذه الفترة علـى أربعة مراحل متميزة :

١ — شيوعية الحرب : ١٩١٧ — ١٩٢١ :

كان على الحكومة أن تجرى تغييرات فى كافة الميادين لوضع الماركسية موضع التطبيق [١] ، ولمـا كان القانون حسب تعاليم هذه النظرية هـو جزء من البناء العلوى المنعكس مـن العلاقات الانتاجية السـائدة فى الأسـاس ، فقد كان على الحكومة أن تعمل على هدم الأساس والبنـاء العلوى معا من أجل بداية المسيرة الاشتراكية ، وفعـلا فقـد أسرعت الحكومة بتصفية طبقة الملاك والطبقة الوسطى وتم تأميم جميع البنـوك واحتكرت الدولة تجارة الحبوب وبعض المحاصيل الأخرى ، وكان هـذا التغيير الثورى فى الأساس يقتضى تغييرا قانونيا عنه فى البناء العلوى ، فأعلنت الثورة أن القانون السابق على قيلمها لا يتناسب مع مجتمع عاقد العزم على بناء الاشتراكية ، وأنه يجب أن تلغى كافة القوانين السابقة على قيام الثورة ، لأنها وضعت لخدمة البروجوازية والاقطاع والسلطـة الحاكمة • وبعبارة أخرى كان القانون وسيلة فى يد هـذه الطبقات مـن أجل اذلال الطبقة الكادحـة ، ولذلك صـدر مرسـوم فى ١٧ نوفمبر ١٩١٧ باعتبار أن قوانين الحكومة السابقة لا قيمـة لها الا ما كان منهـا متفقا مع شـعور الثورة والعدالة ، كما صـدر مرسوم فى ٢٢ فبراير ١٩١٨ فى شأن اجراءات التقاضى والذى نص فيه على أن قواعد الاثبات والاجراءات لا تطبق الا فى حدود عدم معارضتها لروح العدالة كما تشعر بها الطبقات العاملة ، كما أصدر مجلس قوميسرى الشعب تعليماته للقضاة بأن تكون العقوبات متوافقة مع الروح الثورية • وفى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ الغيت كافة القوانين السابقة على قيام الثورة وصدر تفسيرا له قوة القانون منع القضاة من الرجوع لتلك القوانين ولو من باب الاستئناس [٢] •

---

(١) بيردو ، الجزء الثانى من المطول ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) مقال للدكتور مصطفى كمال بعنوان « مبدأ المشروعيـة فى الدول الاشتراكية » منشور بمجلة العلوم الادارية الجزء الثانى — السنة الثامنة — ديسمبر ١٩٦٦ .

الا أن أهم ما يميز هـذه الفترة بالنسبة لمبدأ الشرعية هو صدور اعلان حقوق الشعب فى ١٥ نوفمبر ١٩١٧ ، والذى أقر للشعوب فى ان تتصرف بنفسها وتسترد استقلالها الكامل حسب رغبتها وصـدور اعلان حقوق الشعب العامل والمستقل فى يناير ١٩١٨ • وفى نفس العـام أقر مؤتمر السوفيتات الخامس الدستور الأول للاتحـاد السوفيتى [١] •

الا أنه فى خلال هذه الفترة لا يمكن الحديث عن أى معنى للشرعية ، فالقضاة يجتهدون لامكان الملاءمة بين اقامة الاشتراكية والواقع الاجتماعى وقد أدى ذلك الى تضارب أحكامهم ، والـذى يستخلص مؤكـدا من خلال هذه الفترة هـو أنه أصبح هناك مبادىء عليا تسـود الجماعـة وتسمو على القانون ، هذه المبادىء استحدثت من الفلسفة الماركسية من أجل اقامة صرح الاشتراكية •

واذا كانت الثورة قد تسلمت البلاد وهى فى حالة سيئة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، فان الأمر قد ازداد سوءا نتيجـة للتدخل الأجنبى المسلح والحرب الأهلية ضـد جيش الروس الملكيين والفتن الداخليـة التى أثارها المنشفيك ، واذا كان لينين قد استقر فى النهاية [٢] ، فانه قد وجـد البلاد فى حالة خراب اقتصادى شامل ، مما اضطره فى عام ١٩٢١ الى أن يعدل سياسته فى بناء الاشتراكية •

٢ ـ السياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٢١ ـ ١٩٢٨ :

قال لينين شارحا الأسباب لتعديل المسـار الاقتصادى من أجـل الوصول الى الاشتراكية ، والأخذ بما اصطلح عليه بالسياسة الاقتصادية الجـديدة New Economique Politique فقال : انه لابـد مـن وسيلة لاخراج البلاد من الخراب الاقتصادى ، ولابد من ايجـاد وسيلة آمنه

---

(١) للتفاصيل فى فترة شيوعية الحرب :
René David, Le Droit Soviétique, T. 1, 1954, p. 108.

(٢) الدكتور عبد الحميد متولى ـ الأنظمـة السياسيـة والمبـادىء الدستورية العامة ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

لبناء الاشتراكية • فالبلاد كانت محطمة ومهزومة والاقتصاد منهارا وللنهوض بالحياة الاقتصادية قرر لينين ضرورة البدء بالنهوض بالزراعة والعمال وانقاذهم من الهلاك ، فالفلاحين سوف يقدمون الحبوب ، كما سيقدمون للصناعة الخامات الصناعية ، وحين يتلقى العمال ما يكفى من الحبوب ، وتتلقى المصانع والمعامل الخامات اللازمة ، فان الصناعة سوف تقف على قدميها وتشرع فى انتاج البضائع التى يحتاجها الفلاحون • وقد أعلن عن ثقته بأن الاشتراكية سوف تقام فى الاتحاد السوفيتى على أساس هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ولذلك أقر مؤتمر السوفيتات العاشر هذه الخطة لانتشال البلاد مما هى فيه •

ولكن فى التطبيق العملى خاب ظن لينين فما توقعه لم يحدث ، فقد كانت هذه السياسة تعتبر أساسا لاجتذاب رؤوس أموال الأجنبية للاستغلال فى الداخل ، وتنشيط الدافع الذاتى للمواطن السوفيتى لدفع عجلة التنمية الى الامام ، وفى سبيل وضع هذه السياسة موضع التنفيذ ، ورغم صدور القوانين بتأميم الأراضى الزراعية ، فانه سمح للمزارعين الحائزين لهذه الأراضى بأن تبقى فى حيازتهم لاستغلالها بمعرفتهم ، ولكن الفلاحون فيما بعد طمعوا فى تملكها ، ولذلك أثاروا المتاعب للحكومة فى الريف وامتنعوا عن تسليمها الحبوب ، لذلك أسرعت الحكومة باصدار قانون يسمح بتسويق المحصول بمعرفة الفلاح حسب سعر السوق ، كما أنه سمح لكبار المزارعين Koulaks باستخدام العمل الأجير وهذا يعتبر خروجا صارخا على النظرية ، اذ أنه يعتبر فى عرف الماركسية استغلال الانسان للانسان وهو ما تحاربه بشدة • ان هذه الطبقة أصبحت تمثل تهديدا للنظام وخطرا على الحكومة ، وبلغت من القوة لدرجة أنه خشى منها بأن تصبح نواة لعودة النظام الرأسمالى • أما بالنسبة للمدينة فانه تم تأميم جميع المرافق والأنشطة الأساسية مثل البنوك والملاحة ، الا أنه سمح للأفراد بأن يمنحوا عقودا لاستغلال بعض المشروعات العامة لمدة ست سنوات • ولكن هؤلاء شأنهم شأن اخوانهم من الريف طمعوا فى دوام هذه العقود نظرا لما

حققوه من أرباح ، ولذلك لم يكونوا أوفياء للثورة والمسيرة الاشتراكية .

وقد حدث خلال هذه الفترة أن نشطت حركة الهجرة من الريف الى المدينة ، مما أصاب اليد العاملة فى الريف بالنقص وأرهقت مرافق المدينة بزيادة السكان . لكل هذه الأسباب تراجع الاتحاد السوفيتى عن السياسة الاقتصادية الجديدة الى سياسة التخطيط الاقتصادى المركزى ، ولقد أدرك الحكام عند اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة ، أنه يجب أن يستقر وضع القانون وأن يكون هناك معنى لسيادة القانون يساير مجتمع فى طريق التطور الاشتراكى فيمتنع تضارب الأحكام والاختلاف فى التفسير ، فينطلق الأفراد فى التنمية الاقتصادية ومن أجل هذا الغرض صدرت خلال هذه الفترة تقنينات مختلفة كالقانون المدنى ، والقانون الجنائى ، وقانون الاجراءات الجنائية ، وقانون الاجراءات المدنية وقانون الأسرة وقانون العمل وقانون الزراعة والغابات . وضمانا لنفاذ الشرعية الاشتراكية ، فقد انشىء جهاز البروكوتورا ، وهو جهاز ذو اختصاصات عديدة الهدف منها احكام الرقابة على جهة الادارة للالتزام بحكم القانون [١] .

الخطط الخمسية : ١٩٢٨ — ١٩٣٦ :

اضطر الاتحاد السوفيتى ازاء فشل السياسة الاقتصادية الجديدة أن يعدل مساره الاقتصادى مرة أخرى [٢] ، فعبأ جميع موارده الاقتصادية فى يد السلطة المركزية وأخذ بسياسة جديدة هى سياسة التخطيط الاقتصادى ، فأعد خططا خمسية لاقامة المشروعات فى كافة أرجاء البلاد ، وفى جميع نواحى الاقتصاد ، وقد صدرت هذه الخطط بقوانين مفصله حتى تلتزم بها جميع أجهزة الدولة ، وحتى يراعى فى تنفيذها الدقة المتناهية ، منعا من الانحراف عن التخطيط والخروج عن الأهداف وفى خلال هذه الفترة ضعفت طبقة الكولاك وصودرت ممتلكاتها . كما أن

---

(١) دافيد — القانون السوفيتى — سبق — ص ١٢٥ وما بعدها .
(٢) المرجع السابق ص ١٣٩ .

التجارة أصبحت كلها فى يد الدولة اعتبارا من عـام ١٩٣٥ ، واعتبرت التجارة جريمة مضاربة بالنسبة للأفراد فى القانون الجنائى ، ومـازال التخطيط هـو المركز الذى يدور عليه الاقتصاد السوفيتى الى اليوم ، وهذا ما يتمشى مع الملكية العامة لوسائل الانتاج ومفاهيم الماركسية .

٣ ــ الدولة الاشتراكية من ١٩٣٦ الى ١٩٦١ :

كان ستالين من أقرب مساعدى لينين ، عين فى عام ١٩٢٢ ، سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى [١] . وقد استطاع ستالين بعد وفاة لينين عـام ١٩٢٤ أن يستأثر بقمة السلطان بعد صراع على السلطة استطاع فيه أن يتخلص من منافسيه ومن خشى منهم من أقرب مساعديه ، وذلك باعدامهم بعد محاكمات صورية وتهم ملفقه .

وقـد صـدر فى عهـد ستالين دستور ١٩٣٦ والذى أقره مؤتمر السوفيتات الثامن . وللسوفيت وجهة نظر فى القاعدة الدستورية عبر عنها ستالين بالقول بوجوب التفرقة بين الدستور والبرنامج ، فالدستور هـو عمل تسجيلى لمـا تم انجازه فى المـاضى ، أما البرنامج فهو يحدد المهام الواجب تحقيقها فى المستقبل .

ووفق هـذا المنطق فانه يمكن أن تتم التغييرات المطلوبه أولا فى المجتمع سـواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، ثم يأتى دور القاعدة الدستورية بعد ذلك فتقنن هذه التغييرات التى تمت بالفعل . أما البرنامج فهو أمل الغد وطريق المستقبل الذى يسعى المجتمع اليـه . وهـذا القول لا غرابة فيه بالنسبة لمجتمع يعتنق فلسفة تسعى من أجل التغيير الثورى لبلوغ وضع معين هو الشيوعية .

---

(١) ولقد اصبح هذا هو الاسم الذى يطلق على جناح البلاشفة من حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى ، الذين استولوا على السلطة بزعامة لينين بعد ثورة اكتوبر ، وهذا هو الحزب الوحيد الحاكم حتى الآن فى البلاد ، وسوف نعرض لذلك تفصيلا فيما بعد .

وتأسيسا على ما تقدم فان الدستور السوفيتى الصادر عام ١٩٣٦ لم يكن الا تسجيلا واقرارا للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التى تمت منذ الثورة الى عـام ١٩٣٦ ، وقد قال ستالين فيمـا يتعلق بهذا التطور « أنه فيما يتعلق بالطبقات فان هيكل المجتمع قد تطور ، فكل الطبقات المستغلة قد ضعفت ، فلا يوجـد طبقات رأسمالية فى مجال الصناعة ، كمـا لا يوجـد الكولاك فى مجال الزراعة ، ولا يوجـد تجار أو مضاربين فى مجـال تداول البضائع • ولم يبق الا الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والمثقفين » [١] •

وفى عام ١٩٣٦ كان قد تم بناء الدولة الاشتراكية الجديدة ، فقاعدة الصناعات الثقيلة قد اقيمت عن طريق الخطط الاقتصادية طويلة المـدى وأصبحت كافة فروع الأنشطة الاقتصادية مركزة فى يد الدولة [٢] ، وقضى على الملكية الفردية تماما فى الريف ، فاقيمت السوفخوزات (المـزارع الحكومية) وتكونت الكولخوزات (المزارع التعاونية) ، ولم يعد هناك طبقة يخشى بأسها على النظام الاشتراكى الجديد • وقد حرص ستالين على ايضاح أن هـذا التغيير الهائل قد تم وفقا لأحكام قوانين النظرية الماركسية فالتغيير فى الهيكل الاقتصادى (الأسـاس) حول الملكية من خاصة الى عامة ، وأدى الى تغيير فى العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك مما أدى الى القضـاء على استغلال الانسان للانسان •

اذن فقد تم بناء الاشتراكية ، وعلى المجتمع المؤمن بالمـاركسية أن يبدأ بعد ذلك السـير مرحلة الطور الأعلى للمجتمع وهى مرحلـة الشيوعية ، وهذا يقتضى أول ما يقتضى أن يتم البدء فى الاجراءات اللازمة لتلاشى الدولة والقانون •

---

(١) نقلا عن مذكرات الدكتور حسام الاهوانى — سابق الاشارة اليها ، ص ١١٥ (١٩٧١ — ١٩٧٢) •

(2) Stewart. Modern forms Govermment, p. 242.

ولكن الذى كان يجب أن يحدث لم يحدث ، فالحزب لم يقدم أفكارا بهذا الخصوص ، ولم يضع برنامجا فى هـذا الشـأن لتحديد ملامح المستقبل ، أما ستالين زعيم الدولة فقـد أعلن صراحة أنه يرفض فكرة الاضمحلال والتلاشى للدولة والقانون فى ذلك الوقت ، وأصر على ضرورة الابقاء على دكتاتورية العمال وذلك لسببين أوردهما فى هذا الخصوص ، وهما تطويق الأنظمة الرأسمالية للاتحاد السوفيتى واستمرار الصراع بين الطبقات .

وقد استطاع ستالين أن يقضى على فكرة تلاشى الدولة والقانـون بالارهاب والاستبداد والدموية بعد أن كان نصيب كل من آثارها هـو الاعدام أو بارساله الى غياهب السجـون أو معتقلات سيبريا المتجمدة ، وفترة حكم ستالين تعتبر مرحلة مخزية فى تاريخ الشرعية الاشتراكية ، فقد كانت كلمته هى القانون وارادته هى السلطان فكم الأفواه وأخرس كبار رجال الحزب وغدر بأقرب أعوانه ومساعديه حتى كاد أن يعبـد أو يؤله [1] .

وها هى كلمات خلفه من بعده ، نسوقها مثلا من التاريخ عن واقع هذه المرحلة . وقف خروشوف فى حضرة ستالين بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٩ بمناسبة عيد ميلاده السبعين قائلا فيـه : « ان ملايين الأشخاص يلتفون حول الرفيق ستالين باخلاص وحب عميق ، لأنه ، هـو ، مع لينين ، الذى أقام الحزب البلشفى والدولة الاشتراكية ، ولأنه قـد أثرى الماركسية

---

(١) وفى هذا يقول الدكتور الأهوانى فى مذكراته سابق الاشارة اليهـا « والحقيقة أن ستالين حاول أن يضخم من الخطر الخارجى ليبقى فى يده على وسائل القمع والارهاب . فمنذ سنة ١٩٣٤ بدأ ستالين موجة من الارهاب والعنف فى الداخل لتصفية أعدائه ومنافسيه السياسيين . ولهذا فقـد كان الاصرار على الخطر الخارجى وسيلة ذكية وناجحـة فى شغل الاذهان عن المشاكل الداخلية كمـا كانت مبرر كل الاجراءات الاستثنائية التى اتخذها . وكانت وسيلة لتصفية أعدائه بحجة الاشتراك فى مؤامرة ضد البلاد . ولقد كان الأساس النظرى الذى استند اليه ستالين للحد من نظرية ماركس وانجلز حول اضمحلال الدولة ضعيف للغاية ولم يقصد به الا مجرد اخفـاء أخطاره واتجاهاته السياسية وتدعيم مركزه فى مواجهة أعدائه » ص ١٢٢ .

اللنينية ورفعها الى مستوى جديد وعال • المجـد لا بينا المحبوب ، ولسيدنا العبقرى الذى يقود الحزب والشعب السوفيتى والشعب العامل فى العالم أجمع ، الرفيق ستالين » [١] •

الا أنه بعد رحيل طاغية الاتحاد السوفيتى الأعظم ، تولى من بعده خروشوف ، والذى كان من أكبر مؤيديه ومن أرفع منافقيه — كما سبق أن رأينا — هـو الذى تولى قيادة الهجوم على العهد الستالينى ، فكشف للعالم مخازى ذلك العهد التى يقشعر لها الأبدان ، وليس هـذا هجوم من خصـوم الاتحاد السوفيتى ، بل شهـد شاهـد مـن أهلها [٢] •

وقد أكد خروشوف أن الظروف التى كان يمر بها الاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين لم يكن لها ما يبررها ولم تكن تستدعى هـذا الاستبداد وهذه الدموية وتركيز السلطة فى شخصه واهدار القيادة الجماعية بالرغم من أن الاشتراكيـة كانت منتصرة والحـزب أصبح غالبيـة والطبقات الرأسمالية تم القضاء عليها [٣] • ولذلك يعتبر هـذا العهد أسود صفحات التاريخ فى الاتحاد السوفيتى ورمزا للبطش والاستبداد وانعدام الضمير•

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٣ .

(٢) قال خروشوف يصف عهد ستالين « ان ستالين ابتدع اثناء حكمه تهمة عـدو الشعب ، ليصم فيها بطريقة آلية ويغير حاجة او مبرر كل شخص لا تتفق اراؤه معه ، وانه بفضل هذه التهمة أمكنه استعمال اقسى الاجراءات الغامضة والى خرق شتى مناهج الحزب وشريعته الثورية وان الدليل الوحيد على الاتهام كان هو الاعتراف الذى يدلى به المتهم تحت وطأة التعذيب الجسمانى رغم ما فى ذلك من منافاة لشتى القيم القانونية المعاصرة » .

نقلا عن محمد زكى ابو العيد — مبدأ المشروعيـة فى الدول الاشتراكية (رسالة دكتوراه) ص ٣٣٨ .

(٣) يقول بريجنيف مشيرا الى هذه المرحلة « ويرتبط حزبنا باحسـاس المسئولية السامية أمام الشعب والمبادىء العليا . فخلال حياة لينين ويعـد موته ، نقد الحزب بجراة وصراحـة كما يظل حتى اليـوم يفعل ، الأخطاء والنواقص . وقد أدان بحزم عبادة الفرد التى ادت الى خرق القواعد اللينينية فى حياة الحزب والدولة والى خرق الشرعية الاشتراكية والديمقراطية » . أفكار لينين تحيا وتنتصر ، سبق ص ٦٠ .

٤ ــ دولة كل الشعب : من عام ١٩٦١ حتى الآن :

كانت المفاجأة بعد تولى خروشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى هو قيادته هجوما مريرا شجب فيه ستالين وسياسته ، وهاجم نظرياته فى الحكم وعلى الأخص نظريته فى اضمحلال الدولة والقانون ، باعتبار انها الواجهة التى أخفى ستالين وراءها استبداده وطغيانه .

وكان عليه فى سبيل بلوغ هدفه ، ان يوضح أخطاء ستالين ، وأن يقدم فكرا بديلا عنه . وقد فعل ، فقد وقف أمام المؤتمر العشرين للحزب ليعلن أن الأسباب التى استند اليها ستالين غير صحيحة للابقاء على دكتاتورية البيروليتاريا بعد انتصار الاشتراكية ، وقال مفندا هذه الأسباب ، ان الخطر الخارجى غير موجود ، فقوة الجيش السوفيتى أصبحت كافية لردع الرأسمالية اذا ما فكرت فى العدوان كما أن البلاد لم تصبح مطوقة من بلدان رأسمالية بل أصبحت محاطة بالدول الاشتراكية . أما من الناحية الداخلية ، فان التطور كان ممكنا ودون اللجوء الى البطش والارهاب والأساليب غير الانسانية التى كان يتبعها ستالين ، وقد عقد خروشوف فى سبيل ايضاح ذلك مقارنة بين لينين الذى اشتهر عنه العنف هو الآخر ، وبين ستالين ، فأوضح أن لينين لم يلجأ الى العنف الا لضرورة تقتضيها المناسبة ، حيث كانت الطبقات المستغلة المعارضة للنظام تثير القلاقل ، وبلغت حدة الصراع الحرب الأهلية .

أما الرفيق ستالين فقد لجأ الى العنف دون مبرر . فعصره يختلف عن عصر لينين فالثورة ظافرة والملكية جماعية والحزب أغلبية ، وبدلا من أن يعمل ستالين على تعبئة الجماهير ، فانه قد سلك طريق القهر والجبر ، ليس فقط ضد الاعداء الحقيقيين بل ضد أبرياء لم يرتكبوا أى ذنب أو جريمة ضد الحكومة أو الحزب [١] .

ولقد جند بعد ذلك قادة الحزب الشيوعى وأجهزة الاعلام والدوريات

---

(١) محمد زكى ابو العيد ــ مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية ، ص ٣٤٨ .

العلمية لكى يوضحوا للشعب أخطاء ستالين • وبذلك نجح خروشوف فى المرحلة الأولى من مخططه ، وهى هدم الأسس التى قامت عليها سياسة سلفه ، وكان عليه بعد ذلك أن يقدم فكرا بديلا وأسسا جديدة •

وفى عام ١٩٥٩ وفى المؤتمر الواحد والعشرين للحزب ، بدأ خروشوف الدعوة للنظريات الجديدة والتمهيد لها ، فأعلن أن الاشتراكية قد أحرزت نهائيا ، فمن الناحية الخارجية أصبح الاتحاد السوفيتى قوة يخشى بأسها ، بعد أن غزا الفضاء وأصبح يمتلك السلاح النووى ، أما من الناحية الداخلية فانه يجب تطوير الاقتصاد والعمل باسلوب شيوعى •

التحول فى مؤتمر ١٩٦١ :

وقف خروشوف بعد أن مهد لأفكاره تمهيدا كافيا أمام المؤتمر الثانى والعشرين للحزب عام ١٩٦١ يعلن ميلاد مرحلة جديدة من تطور الدولة فى النظرية الماركسية والاتحاد السوفيتى فقال « لقد بلغنا فى تطور الاتحاد السوفيتى مرحلة تاريخية تتم فيها مهمة انشاء المجتمع الشيوعى على وجه مباشر » (١) •

ويقول خروشوف فى التقرير تحليلا وتدعيما لارائه ، ان دكتاتورية البيروليتاريا قد استنفذت الدور التاريخى الخاص بها ، فقد نجحت الثورة الماركسية ، وقضت على الطبقات المستغلة ، وظلت تكافح حتى أعلنت الانتصار الكامل للاشتراكية — ثم التطور بعد ذلك من دولة دكتاتورية البيروليتاريا الى دولة كل الشعب ، حيث لا تبقى الدولة من أجل طبقة واحدة ، ولكن من أجل ديمقراطية اشتراكية تعمل من أجل الشعب كله • أما عن مرحلة اضمحلال الدولة فانها ذاتها سوف تبدأ حين يتم النصر الكامل والنهائى للاشتراكية على مستوى المجتمع الدولى وليس على مستوى الاتحاد السوفيتى • وتصبح الدول الاشتراكية فى مأمن بعد هجوم امبريالى مضاد ، حينئذ فقط يمكن الحديث عن ذبول الدولة •

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤٩ .

ولقد ردد المؤتمر ما قاله زعيمه بأن مرحلة دكتاتورية البيروليتاريا قد انتهت فى الاتحاد السوفيتى وأصبح لا داعى لها بعد أن تحققت الوحدة الاجتماعية وأصبح لا يوجد طبقات متصارعة ، ثم قرر المؤتمر أنه يمكن الانتهاء من بناء الأساس المادى للشيوعية والانسان الشيوعى فى الثمانينات •

الشرعية الاشتراكية فى عهد خروشوف :

والحق ان الشرعية الاشتراكية بلغت مرحلة فى عهد خروشوف ، فقد دعا الى الالتزام بها ، ومما لا شك فيه أنه وضع حدا للاستبداد الذى كان عليه الحكام السابقين • وقد أكد رجال القانون السوفيتى فى عهده على أهمية حقوق وحريات المواطن والحد من اللجوء الى « القياس » ومن الخطر الاجتماعى العام كسببين لاحتجاز المواطنين وذلك من خلال التشريع الجنائى السوفيتى الصادر ١٩٥٨ • كما أنه أيضا كان له الفضل فى وضع تشريعات هامة تضع الشرعية الاشتراكية موضع التنفيذ ، نذكر منها على سبيل المثال مرسوم أول ديسمبر ١٩٣٤ بشأن الغاء كافة الأعمال الارهابية • وقد تم الغاء القوانين التى صدرت فى ٢٦ يونيو ، ١٧ يوليو ، ١٩ أكتوبر ١٩٤٠ بخصوص ضرورة بقاء العمال فى أعمالهم والتى كانت تنص على جزاءات جنائية لمن يترك عمله أو يمنع عنه دون سبب معقول واستعاض عن ذلك بعقوبات تأديبية ، كما أن الاتحاد السوفيتى فى ذلك العهد انضم عام ١٩٥٤ الى منظمة العمل الدولية ، فصدق على الاتفاقيات التى تقرر حقوق وضمانات ومزايا العمل الأسبوعية والراحة الأسبوعية والأجازات مدفوعة الأجر وحدد السن التى يبدأ عندها العمل فى الزراعة وغير ذلك من الاتفاقيات العمالية • وبالجملة يمكن القول بأن خروشوف حاول أن يعطى الشرعية الاشتراكية مضمونا جديدا يجعلها أكثر انسانية وأقل استبدادا [١] ، ولكن خروشوف ذهب ضحية أفكاره التى نادى بها فقد اقيل من منصبه عام ١٩٦٤ •

---

(١) محمد زكى ابو العيد ، مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية ص ٣٦٣

مصير دولة كل الشعب :

أحدثت نظرية دولة كل الشعب شرخا فى جدار المعسكر الشيوعى ففجرت صراعا عقائديا بين أكبر وأعتى دولتين فى هذا المعسكر وهما الصين والاتحاد السوفيتى • فالصينيون يعتقدون بوجوب الابقاء على دكتاتورية البيروليتاريا حتى يتم الانتقال الى الشيوعية وفقا لمنطق النظرية الماركسية • وقد انتهز القادة السوفيت رحيل خروشوف عن السلطة وحاولوا اصلاح ما وقع وذلك بالكف عن الحديث عن دولة الشعب بأسره ، فمنذ عام ١٩٦٥ [١] ، حرص المسئولون السوفيت على عدم الخوض فى مناقشات عقائدية ، وامتنعت الصحافة عن الحديث فى شىء من ذلك (وكلها موجهة) وانما اذا جرى الحديث فانما كان يجرى عن ضرورة اقامة الأساس المادى اللازم لبلوغ المجتمع الشيوعى •

وظلت هذه هى النغمة السائدة فى الاتحاد السوفيتى حتى مستهل السبعينات ، وحين تأكد السوفيت أنه لا أمل فى عودة العلاقات الطبيعية ، فالصين مصرة على موقفها ، حينئذ وقف بريجينيف سكرتير عام الحزب الشيوعى ليعلن التمسك بدولة كل الشعب وكان ذلك فى تقريره أمام مجلس السوفيت الأعلى فى أبريل عام ١٩٧٠ بمناسبة مرور مائة عام على ميلاد لينين فقال « وتواصل الطبقة العاملة باعتبارها الطبقة الأكثر عددا والأرقى تنظيما فى مجتمعنا ، القيام بالدور القيادى ان هدفها — الشيوعية — قد أصبح هدف الشعب بأسره • أن أيدويو لوجيتها — الماركسية اللينينية — قد أصبح الأيديولوجية السائدة ، ان حزبها — الحزب الشيوعى — قد أصبح حزبا لكل الشعب » [٢] • كما أنه قال أيضا أمام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الذى عقد فى أبريل ١٩٧١ « من المعروف أن هيئات السلطة الشعبية — سوفيتات نواب العمال والفلاحين — هى لدينا أساس الدولة الاشتراكية والتجسيد الأكمل لطابعها الديمقراطى • وأنها أيها الرفاق ، لقوة عظيمة ، فهى تضم اليوم أكثر من

---

(١) مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية ، ص ٣٦٣ .
(٢) افكار لينين تحيا وتنتصر — سبق — ص ٢٨ .

مليونى نائب يديرون شئون دولتنا ، دولة الشعب بأسره من الأسفل الى الأعلى » وقال فى موضع آخر « ان احدى الخصائص الأساسية الهامة للنظام الاشتراكى هى أن مشاركة الشغلية فى ادارة المجتمع تجرى فى بلادنا ليس فقط عن طريق هيئات الدولة بل وعن طريق الشبكة المتشعبة لمنظمات الشغلية الجماهيرية » (٣) .

وكما هى العادة فقد شايع الفقه السوفيتى ارادة السلطان فأوضحوا أن الدولة السوفيتية المعاصرة هى جهاز يعبر عن كافة الأفراد ويقصدون بذلك دولة الشعب بأسره ، ثم صدر دستور اكتوبر ١٩٧٧ فنص فى المادة الأولى منه على أن « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة اشتراكية للشعب بأسره ، تعبر عن ارادة ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين ، شغيلة جميع امم البلد وأقوامه » .

حقيقة دولة كل الشعب :

ونحن نعتقد ان وضع الدولة لم يتغير فى النظام السوفيتى وان تغيرت المسميات ، فطليعة الحزب الشيوعى وعلى رأسه مجلس السوفيت الأعلى هو الذى يقود الاتحاد السوفيتى منذ ثورة أكتوبر والى الآن ، سواء فى دولة دكتاتورية البيروليتاريا أو فى دولة كل الشعب ، أو فى الدولة الاشتراكية ، فحرية المواطن السوفيتى وحقوقه مرهونة أولا وأخيرا بمزاج القابض على السلطة ، واذا كان مؤتمر الحزب عام ١٩٨٠ قد أعلن أمله فى تحقيق المدخل للمجتمع الشيوعى عام ١٩٨١ ، فاننا الآن فى عام ١٩٨٣ ولم يتحقق شيئا مما قالوه ، بل على العكس فانه يجرى الآن تقوية الدولة لتصل الى أقصى قوتها تدعيما للمعسكر الشيوعى وتأديب المرتدين عنه . ولذلك فانهم الآن أكثر واقعية فكفوا عن الحديث عنها (١) ، وليس لدينا شك فى عدم تحقيق الشيوعية على البعد المنظور .

---

(٣) قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .

(١) محمد ذكى ابو العيد — مبد الشرعية فى الدول الاشتراكية ص ٣٦٦

الشرعية الاشتراكية فى عهد برجنيف :

أما عن الشرعية الاشتراكية فى عهد برجنيف ، فانه أعلن التزامه بدولة القانون والشرعية الاشتراكية فى المناسبات المختلفة ، ومن ذلك اعلانه أمام احدى الدوائر الانتخابية بموسكو فى يوليو ١٩٧٠ « أن تقرير الشرعية الاشتراكية وتوطيد النظام القانونى للدولة هى مهمة الدولة والحزب فى الوقت الحاضر » (١) . ويمكن القول ان الشرعية الاشتراكية التى وضع اسسها خروشوف مازالت قائمة حتى الآن ، وان كان لا يفوتنا أن نقول أن مساوىء الحكام فى دولة يختفى فيها نظام المعارضة لا يكشف عنها فى الغالب الا بعد انقضاء عهدهم (٢) .

الفصل الأول

فى التعريف بالشرعية الاشتراكية

نصت المادة ٤ من دستور أكتوبر ١٩٧٧ على أن « تعمل الدولة السوفيتية وجميع هيئاتها على أساس الشرعية الاشتراكية وتضمن حملية النظام الحقوقى ومصالح المجتمع وحقوق المواطنين وحرياتهم » . وقد عرف الفقه السوفيتى الشرعية الاشتراكية بأنها وجوب المراعاة الدقيقة والمستمرة والتنفيذ الصارم من جانب مؤسسات الدولة وعمالها ومواطنيها لأحكام القانون السوفيتى ، الذى يمثل انعكاسا للارادة الشعبية الناتجة من الظروف المادية للمجتمع من أجل حماية النظام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والمحافظة على حقوق وحريات المواطنين (٣) .

---

(١) فى هذا المعنى مقال بجريدة الشعب المصرية بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٨ بعنوان اشتراكيتنا أصيلة ونابعة من التراث الاسلامى ، للاستاذ عبد الغنى سعيد .

(٢) وقد توفى « بريجنيف » فى نوفمبر عام ١٩٨٢ ، وخلفه « اندروبوف » ومنذ ذلك الحين والحديث لا ينقطع فى وكالات الأنباء عن حملة ضد أنصار « بريجنيف » ، لاتهامهم بالفساد واستغلال النفوذ ونهب الأموال العامة . راجع على سبيل المثال جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٦ ، ص ٤ .

(٣) مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية — سبق — ص ٢٧١ — دافيد ، القانون السوفيتى — سبق — ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

واذا كانت الأنظمة القانونية المعاصرة تتفق فيما بينها (حتى المستبدة منها تدعى ذلك) على وجـوب انزال حكم القانون بالحاكم والمحكوم على حـد سـواء • فما الذى يميز اذن مبدأ الشرعية فى النظام السوفيتى عن مثيله فى الأنظمة الأخرى ؟

الشرعية اشتراكية : «La Legalité Socialist»:

ان اضافة لفظ الاشتراكية الى الشرعية هو الذى يميز المبدأ فى هذا النظام ، ويعطيه مضمونا وأبعادا جـديدة • فالقانون وفق النظريـة الماركسية ليس الا مجرد جزء من البناء العلوى بعكس أحوال الأسـاس الاقتصادى والملكية الجماعية هى السائدة فى الاتحاد السـوفيتى [١] ، وكذلك فانها لابد وأن تعكس علاقات قانونية اشتراكية ، والقانون لايستمد قيمته من حيث أنه يخدم مصالح الجماهير • وفى هـذا يقول الفقيـه السوفيتى تشيكفاديز « ان التركيب الاقتصادى للمجتمع والظروف المادية للطبقة المسيطرة هى التى تحدد ضميره الاجتماعى وارادته ومصالحه التى تجـد تعبيرها كلها فى القانون • واذن فالفصل بين القانون والشرعية من جهة وبين الاقتصاد من جهة أخرى ، وتحليل النظام القانونى مستقـلا عن الروابط الاقتصادية القائمـة ، يمثل تبعا لذلك وسيلة متعارضـة مع مبادىء الأساس لعلم القانون السوفيتى » [٢] .

فالشرعية ترتبط بالاشتراكية ارتباطا وثيقا لا فكاك منه ، وقد عبر

---

(١) للتفاصيل فى أحكام الملكية الجماعية ، راجع دستور اكتوبر ١٩٧٧ ، الفصل الثانى من المواد ١٠ — ١٨ ونكتفى فى هذا المقام بذكر المـاد ١١ والتى تنص على الآتى « ملكية الدولة هى ملك عام لكل الشعب السوفيتى وهى الشكل الأساسى للملكية الاشتراكية . تملك وحدها الأرض وما فى باطن الأرض والمياه والغابات وتملك الدولة وسائل الانتاج الأساسية فى الصناعة والبناء والزراعة ووسائل النقل والمواصلات والمصارف وأموال مؤسسات البحارة ومؤسسات المرافق العامة وغيرها من المؤسسات التى تنظمها الدولة ومعظم المساكن فى المدن وكذلك الأموال الأخرى لضرورية لاجل تحقيق مهام الدولة » .

(٢) نقلا عن سيادة القانون للدكتور محمد عصور — سبق — ص ٢٢ .

عن ذلك الأستاذ دافيد بقوله « ان مبدأ الشرعية يسود الاتحاد السوفيتى مع اضافة وصف الاشتراكية ، هو الذى يجعل الالتزام بطاعة القوانين أمرا مقبولا وهو الذى يعطى لمبدأ الشرعية معناه » (١) .

لذلك يحرص الفقه السوفييتى على ايضاح أن مبدأ الشرعية عندهم لا يمكن فهمه دون بيان طبيعة الدولة وأهدافها والربط المحكم بين القانون والاقتصاد من أجل التنمية الاقتصادية لبناء المجتمع الشيوعى . والنظام القانونى كله قائم على هذا الأساس . وقد استتبع ذلك ان تصطبغ حقوق الأفراد بصبغة اقتصادية (٢) ونذكر على سبيل المثال ما نص عليه القانون المدنى السوفيتى فى المادة الأولى منه على أن « الحقوق المدنية يحميها القانون الا اذا جرى استعمالها بشكل مخالف لغايتها الاقتصادية أو الاجتماعية » كما نص فى المادة ٣٠ من ذات القانون على أنه : « اذا كان التصرف القانونى المبرم يؤدى الى مخالفة القانون أو انحراف عنه أو اذا كان يضر بالدولة ضررا واضحا ، فان هذا التصرف يكون باطلا . ويتعين على المحاكم الالتزام بتفسير التصرفات القانونية على هذا الأساس » . وهكذا لا تتشكل حقوق الأفراد من الصفات الطبيعية اللصيقة بالانسان والتى نصت عليها اعلانات حقوق الانسان والمواطن فى الدول الغربية ، بل تستمد حقوق المواطن السوفيتى من طبيعة المجتمع الاشتراكى الذى يسعى الى أهداف مخططة ومحددة .

الشرعية العليا Superlegalité **المذهبية الماركسية :**

ولقد يتبادر الى الذهن من خلال عرضنا السابق ، ان جميع هيئات الدولة ومواطنيها تلتزم بأحكام الشرعية الاشتراكية ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالدولة السوفيتية دولة مذهبية تؤمن بالفلسفة الماركسية ، يعلو فيها المذهب فوق القانون (٣) ، اذا تعارضا ، وبعبارة أخرى فان

---

(1) David, Les Grand Systemés, p. 191.

(٢) مقال الدكتور مصطفى كمال وصفى ، سبق الاشارة اليه .

(٣) للتفاصيل فى هذا الموضوع راجع دكتور اسكندر غطاس ، اسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٩ وما بعدها .

القانون يخضـــع للأيديولوجية واذا كان المسلم به اليوم أن الشرعيـــة الاشتراكية تســـود جميع أفراد الدولة وهيئاتها ، فان مجلس السوفيت الأعلى ورئاسته التى تمثله فيمـــا بين أدوار الانعقاد لها أن تترخص فى الخروج على المبدأ فى سبيل الالتزام بالفلسفة الماركسية فالهـــدف الأعلى فى الاتحاد السوفيتى هو اقامة المجتمع الشيوعى المنشـــود على أساس من الوفرة الاقتصادية ومن أجل ذلك يمكن التحلل من كافة القوانين وعلى رأسها الدستور •

واذا كانت المـــادة ١٧٤ من الدستور قد نصت على طريقة معينة لتعديله ، فان كثيرا من التعديلات تتم بطريقة شكلية بعـــد نفاذهـــا فى الأمر الواقع [١] •

الفصـــل الثانى

مصـــاد الشرعيـــة

الاشتراكية

تنحصر مصـــادر الشرعية الاشتراكية فى القاعدة القانونية المكتوبة ، فالقانون المكتوب هو الوسيلة الواضحة للتعبير عن الارادة الشعبية وبلوغ المجتمع الشيوعى المنشـــود ، على أن للقانون مصادر تفسيرية عديدة • ونتحدث عن كل فى مبحث مستقل •

المبحث الأول

التشريـــع

يعتبر التشريع المصدر الأساسى الوحيد للقانون السوفيتى ، وذلك لأنه يعتبر الشكل الوحيد الذى يلائم التنظيم الراقى والمتقدم فى ظل دولة

---

(١) وقد نصت المـــادة ١٧٤ على الآتى « يعدل دستور الاتحاد السوفيتى بقرار من السوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى تتخذه اكثرية لا تقل عن ثلثى عدد النواب الاجمالى فى كل من مجلسيه » •

اشتراكية ، فالتشريع يتفق مع الدور الخلاق والمنشىء للمجتمع الاشتراكى فى نطاق التطور الاقتصـادى المخطط ، لأن الخطة فى الاتحاد السوفيتى تتخـذ دائما شكل القانون ، كما أن أهمية التشريع فى الاتحاد السوفيتى ترجع الى أن النظرية المـاركسية ترى ان القانون يعتبر أداة فى خدمة الطبقة الحاكمة ، ولهذا يجب أن يستعمل كوسيلة لتحويل المجتمع الى الشيوعية ، فالتشريع هـو الوسيلة السهلة والواضحـة للتعبير عن ارادة الشعب السوفيتى صاحب السيادة فى البلاد • ولمـا كان المهيمن علـى النظام الاشتراكى ارادة التغيير ، والخلق الجـديد ، فان التشريع هو المصـدر الوحيد للشرعية القادر على الانشاء والتغيير ، أما المصـادر الأخرى مثل العرف والقضاء فانها مصادر غير قادرة على الخلق الثورى •

ويختص باقرار الدستور وتعديلاته والتشريع العـادى مجلس السوفييت الأعلى ، فالنظام السوفيتى يعتنق مبدأ وحـدة السلطات وذلك تعبيرا عن وحدة الشعب ككل [١] •

واذا كان يوجد نوع من توزيع الوظائف والعمل بين أجهزة الدولة المختلفة ، فان ذلك التوزيع للعمل لا يمكن أن يساوى القول بأن الادارة والقضاء يعادلان مجلس السـوفيت الأعلى ، لأن هذا المجلس — كما يذكر الفقه السوفيتى — هو « السلطة العليا للدولة بكاملها ، ومن ثم

---

(١) نصت المـادة ١٠٨ من الدستور على أن : « السوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى هـو الهيئة العليا لسلطة الدولة فى اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . يحق للسوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى أن يحل جميع المسائل التى يدرجها هـذا الدستور ضمن صلاحيات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . يحصر بالسوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى وحـده اقرار دستور الاتحاد السوفيتى ، واجراء التعديلات عليه ، وقبول جمهوريات جديدة فى الاتحاد السوفيتى . واقرار تأسيس جمهوريات جديدة ذات حكم ذاتى ومقاطعات جديدة ذات حكم ذاتى ، وتصديق خطط الدولة للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية فى الاتحاد السوفيتى وميزانية الدولة فى الاتحاد السوفيتى والتقارير عن تنفيذها ، وتشكيل هيئات اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتيـة المسئولة امامه . قوانين الاتحاد السوفيتى تتخذ من قبل السوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى عن طريق التصويت الشعبى العام (الاستفتاء) بقرار من السوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى » .

فليس من الغريب أن يحظى عمله بهـذا الاهتمام الهائل ، اذ أن كل كلمة تلقى من فوق منصته تدرس باهتمام واتزان ، وكل قرار يتخـذه يتردد صداه على أوسـع نطاق داخل البلاد وخارجها •

وفى مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتى تتلاقى جميع خطوط ادارة الدولة السوفيتية ، فجميع الهيئات العليا فى الاتحاد السـوفيتى مسئولة وملزمة بتقديم الحساب أمامه • وهو فقط صاحب الحق فى اصدار قوانين الاتحـاد » [١] •

ويأتى فى مقدمة قواعد الشرعية الاشتراكية التشريع الأساسى للبلاد وهو دستور الاتحاد السوفيتى [٢] ، ثم يأتى فى المرتبة الثانية التشريع العادى وهو المصدر الخصب للقانون ، حيث يختص بتنظيم المسـائل الجوهرية ، وتترك التفاصيل للتشريعات الفرعية التى تأتى فى المرتبـة الثالثة وتعتبر من مصادر القانون فى النظام السوفيتى •

المبحث الثانى

المصـادر التفسيريـة

يوجد ثلاثة مصادر تفسيرية للقانون السوفيتى وهى :

(أ) العرف وقواعد الحياة فى المجتمع الاشتراكى •

(ب) الفقـه •

(ج) القضـاء •

---

(١) الدكتور مارك شاقير ، والدكتور أولينج كوتافين ـ الهيئات العليا للسلطة الشعبية ـ كيف يعمل البرلمـان السوفيتى ؟ صـدر باللغة العربيـة فى موسـكو عام ١٩٧٢ ، ص ٦ .

(٢) الدستور المعمول به الآن صدر فى أكتوبر ١٩٧٧ .

الفــرع الأول

العرف وقواعد الحياة فى المجتمع الاشتراكى

لا يعتبر العرف مصدرا للقانون فى الاتحاد السوفيتى ، فالعــرف يعتبر مصدر غ يرثورى ، وهو مالا يتلاءم مع الاتحاد السوفيتى والنظرية الماركسية ، فتكوينه يتميز بالبطء الشــديد حتى يستقر فى ضمير الجماعة ، ولذلك فهو مرفوض لعدم امكانيــة احداثه تغييرات جذرية فى المجتمع ، فالمجتمع السوفيتى تسيطر عليه ارادة التغيير ، فالعرف الذى كان معمولا به قبل الثورة قد ألغى تماما • لأنه كان يمثل الاقطاع وفلول النظام الطبقى •

أما الأن فانه يوجــد نوع جــديد من الأعراف ، وهى ما تسمى بقواعد الحياة فى مجتمع اشتراكى ، وهذه الأعراف الجديدة توضع فى الاعتبار عند سن التشريع الجديد ، وعند قيام المحكمة بتفسير القانون ، فهذا النوع من العرف هــو الذى سوف يلعب دورا هاما فى المستقبل ، أى فى مرحلة تجاوز القانون ، ففى هذه المرحلة حيث يندثر القانون سوف تنظم العلاقة بين الأفراد على أســاس قواعــد الحياة اليومية فى ظل مجتمع اشتراكى •

وتمهد النصوص الحالية فى القانون السوفيتى لمــا يسمى بمرحلة تجاوز القانون ، وأبرز مثال على ذلك ما نص عليه الدستور فى المــادة ٢/٥٩ من أن : « مواطن الاتحاد السوفيتى ملزم بأن يراعى دستور الاتحاد والقوانين السوفيتية وأن يحترم قواعد الحياة المجتمع الاشتراكى وان يكون جديرا باللقب السامى ، لقب مواطن الاتحاد السوفيتى » •

الفــرع الثانى

القضـــــاء

القضاء ليس سلطة مستقلة فى الاتحاد السوفيتى ــ فالأخير كمــا سبق أن أوضحنا ــ يعتنق مبدأ وحدة السلطات ، وهــذه السلطة تتركز فى

مجلس السوفيت الأعلى ، اما فكرة انشاء القواعد القانونية واعتبارها سابقة ملزمة ، فان هـذا ليس من وظيفة القضـاء السوفيتى ، ولكن وظيفته تطبيق النصوص فقط ، وتأسيسا على ما تقدم فالمحاكم السوفيتية ليست ملزمة باتباع الأحكام القضائية السابق صدورها فى حالات مشابهة حتى ولو كانت تلك الأحكام صادرة من المحكمة العليا ذاتها ، فالقاضى ليس ملزما الا باحترام القانون والتشريعات الفرعية •

ولكن اعتبارا من عام ١٩٥٧ أصبح للمحكمة العليا أو رئيسها حـق اصدار تفسيرات ملزمة فى حدود القانون ومن أجل تطبيقه ، اذا مالا حظ أن هناك خلاف أو تخبط فى تفسير نقطة قانونية معينة وفى هـذه الحالة فان هذه التفسيرات تعتبر ملزمة للقضاة وتصدر مجموعة خاصة لنشر هذه التفسيرات ويقوم بنفس الدور كبير المحكمين بالنسبة للتحكيم •

كما ان المشرع فى دستور أكتوبر ١٩٧٧ نص أيضا على حق المحكمة العليا فى أن تمارس رقابة النشاط القضائى ، فقد نصت المـادة ١٥٣ من الدستور على أن « المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى هى الهيئة القضائية العليا فى الاتحاد السوفيتى ، وهى تمارس مراقبة النشاط القضـائى لمحاكم الاتحاد السوفيتى » •

ولا يفوتنا أن نذكر فى هـذا المقام أن للقضاء دور تربوى حيث أن عليه أن يعلم المواطنين روح الالتزام والجماعيـة وانكار الـذات والاخلاص للوطن والقضية الشيوعيـة وروح التقيد الدقيق والمستمر للقوانين السوفيتية والعناية بالملكية الاشتراكية واحترام نظام العمـل والتنفيذ الشريف للواجبات الحكومية والاجتماعيـة واحترام القوانين وشرف وكرامـة المواطنين وقواعد الحياة فى المجتمع الاشتراكى (م ٣ من قانون النظام القضائى) •

الفـــرع الثالث

الفقـــــــه

ليس للفقه فى الاتحاد السوفيتى أى دور فى انتقاد النظام واظهار معايبه ، فدوره مرسوم ليدور فى فلك النظرية الماركسية •

وينقسم الفقه هناك الى قسمين ، الأول ويشمل أساتذة القانون فى الجامعات ومهمتهم مقصورة على شرح القانون وتسهيل معرفته وبيان مقصده ، وهؤلاء لهم حق اصدار المؤلفات ولكنها مؤلفات جماعيـــة فى الغالب فهى تعمل على ايضاح مدى ملاءمة القانون للجماعة وتأكيـد سياســة الحزب والحكومة ، ولا يصدر المؤلف الا بعد مراجعة لجنـة خاصـــة للتأكد من مدى اتفاقه مع الماركسية اللينينية •

اما القسم الثانى من الفقه فهم الباحثون الذين يقومون بعمـل الأبحاث فى معهد الدولة والقانون والأكاديمية السوفيتية للعلوم واللجنة التشريعية بمجلس الوزراء ، ومعهد العلوم الجنائية الملحق بالبروكوتورا • واذا كان لهذا القسم من الفقه أبحاث قيمة ومؤلفات جيدة ، فان ممـا يجب ذكره فى هـذا المقام أنه فقه رسمى مهمته الدفـاع عن النظرية المـاركسية والتأييد المستمر بدون ملل •

الفصـــل الثالث

وضع الوظيفة التنفيذية

فى

البنـــاء القانونى

تمهيد وتقسيم :

وأقول الوظيفة التنفيذية ولا أقول السلطة التنفيذية ، فالاتحـاد السوفيتى لا يعتنق مبدأ فصـل السلطات باعتباره ضمانة هامة لسيادة

القانون • فاذا كان هذا هـو المبدأ السائد فى الغرب • فان الاتحـاد السوفيتى يعتنق مبدأ مغاير تماما وهـو وحدة السلطات ، فالسلطـة الوحيدة فى الاتحاد السوفيتى هى مجلس السوفيت الأعلى (م ١٠٨ من الدستور) ويختص بالتشريع ، أما التنفيذ والقضـاء فيها وظيفتـان يتفرعان عن هـذا المجلس ، ويترتب على هـذا الوضـع أن هـاتين الوظيفتين تخضعان لمجلس السـوفيت الأعلى • أمـا هـذا المجلـس فينبثق عن الحزب الوحيد بالبلاد عن طريق الانتخاب من القاعـدة الى القمة • وتأسيسا على ذلك فانه لفهم وضع الوظيفة التنفيذية نقسـم هـذا الفصل الى ثلاث مباحث :

الأول : مبدأ وحدة السلطات •

الثانى : الحزب الشيوعى •

الثالث : وضع الوظيفة التنفيذية •

المبحث الأول

مبدأ وحـدة السلطات

يعتبر مبدأ وحدة السلطات من المبادىء الأساسية فى نظام الحكم السوفيتى ، وهم يرفضون القول بأن مبدأ فصـل السلطات هـو احدى الضمانات الأساسية للحريات وانمـا الضمان الوحيد — فى نظرهم — لكفالة الحرية هو منع استغلال الانسان للانسان باقامة نظام اجتماعى تختفى فيه الطبقات ، فيغدوا كل فرد حرا من سيطرة رأس المال • كما أن هذا المبدأ لا يمكن أن يتمشى مع أهداف مجتمع اشتراكى ، فما هـو الا صدى لانقسام المجتمع الى طبقات والنظام القانونى بكامله يـدور لمصلحة طبقة واحـدة هى طبقة اليورجوازية وهم أصحاب السيادة فى الدولة ، وهذا ما ترفضه الاشتراكية نهائيا [١] •

---

(١) فى هـذا المعنى الدكتور عبد الحميد متولى — الانظمـة السياسية والمبادىء الدستورية العامة ص ٤٠٨ .

لذلك نصت المادة ٣ من الدستور على أن « يبنى تنظيم ونشاط الدولة السوفيتية وفقا لمبدأ المركزية والديمقراطية — انتخاب جميع هيئات سلطة الدولة من تحت الى فوق وخضوعها للمحاسبة من قبل الشعب والزاميته قرارات الهيئات الأعلى للهيئات الأدنى وتجمع المركزية الديمقراطية بين القيادة الواحدة والمبادرات والنشاطات الخلاقة المحلية ومسئولية كل هيئة من هيئات الدولة وكل ادارة عن العمل المعهود به » • فالشعب — كما يقولون — هو صاحب السيادة ولا يمكن تجزئة السيادة بين سلطات مختلفة ، ويتم تشكيل هذه السلطة الوحيدة فى البلاد عن طريق التفويض على درجات هرمية من أسفل الى أعلى ، فيفوض الشعب سلطاته الى جمعية نيابية ، وهى ما يطلق عليه « مجلس السوفيت الأعلى » ويختص بالتشريع ، أما التنفيذ والقضاء فهما وظيفتان متفرعتان عنه ، ولا توجد سلطة أعلى من هذه السلطة فى الاتحاد السوفيتى • (م ١٠٨ من الدستور) •

كما أنه لا توجد هيئة أو جماعة أو فرد غير خاضع لسلطاته ، فهو جامع لكافة السلطات فى الدولة ويترتب على هذا الوضع أن الوزارة والقضاء خاضعين لتوجيهات هذا المجلس ورقابته ، فالسلطة واحدة ، والمسألة ليست الا مجرد تقسيم للعمل •

وقد عبر عن ذلك الفقيهان شافير وكوتافين وهما يشرحان اختصصات مجلس السوفيت الأعلى بقولهما « وهذا يعنى من ناحية المبدأ ان من اختصاصه مناقشة أى موضوع خاص بشئون الاتحاد السوفيتى فى مجلس السوفيت الأعلى وان يبت بقرار منه فى أى من هذه الموضوعات • وينعكس فى ذلك مظهر من مظاهر السلطة العليا لمجلس السوفيت الأعلى كمعبر مباشر عن ارادة الشعب السوفيتى بأسره ، ولكن مجلس السوفيت الأعلى نظرا لطابعه التمثيلى الواسع ، لا يمكنه ، ولا يجب عليه ، ان يمارس بنفسه جميع الصلاحيات فى مختلف نواحى الحياة الخاصة بالاتحاد السوفيتى • حيث تمارس جانبا منها الهيئات العليا الأخرى فى

الاتحاد وذلك طبقا للدستور السوفيتى • الا أن مجلس السوفيت الأعلى يحتفظ فى هذه الحالات أيضا بحق الرقابة والاشراف الأعلى » [١] •

ويقولان فى موضع آخر « ويضع مجلس السوفيت الأعلى الخطط الاقتصادية السنوية المقبلة للاتحاد ويصدق على ميزانية الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وعلى التقرير الخاص بتنفيذها • ويكمن فى هـذه الصلاحيات التى يتمتع بها المجلس ، الأساس المـادى والقانونى لهيمنة البرلمـان السوفيتى مادام يتصرف باسم الشعب فى جميع الثورات المادية للبلاد • ويحدد اتجاه وطابع تطور البلاد الاقتصادى والثقافى •

ان هذا بالذات ما يجعل هيئة التمثيل العليا فى الاتحـاد السوفيتى تولى أهمية عظمى ووقتا كبيرا لتحضير ولمناقشة وحل القضايا الخاصـة بالنظر فى خطط الاقتصاد القومى •

ويعين مجلس السوفيت الأعلى الرجـال ذوى المناصب العليـا ، كما أنه — عند الضرورة — بعفيهم من مناصبهم وينتخب هيئة رئاسـة المجلس ، ويقوم بتشكيل مجلس الوزراء — حكومة الاتحاد السوفيتى — ويعين المدعى العام فى الاتحاد أو ينتخب المحكمـة العليا للاتحـاد ، ويقوم بالاشراف على نشاطاتها جميعا ، وجميع القضايا الهامة للسياسة الداخلية والخارجية تناقش وتقرر فى مجلس السوفيت الأعلى » [٢] •

ويتكون مجلس السوفيت الأعلى من مجلسين ، مجلس الاتحـاد ومجلس القوميات ويكون التمثيل بينهما بعدد متساو من النواب ويتم انتخاب أعضائها عن طريق الانتخاب المباشر بواسطة هيئـة الناخبين لمـدة خمسة سنوات (م ٩٠ من الدستور) وتجـرى انتخاب هيئـة رئاسـة مجلس السـوفيت الأعلى فى جلسـة مشتركة لمجلس الاتحاد والقوميات (م ١١٩ من الدستور) •

---

(١) الهيئات العليا للسلطة الشعبية — سبق — ص ١٢ •
(٢) المرجع السابق ص ١٤ ، ١٥ •

أما بالنسبة لمبدأ الشرعية فانه لا يقيد مجلس السوفيت الأعلى ، فله أن يصدر ما يشاء من القوانين حتى ولو كانت القاعدة الأدنى مخالفة لقاعدة أعلى ، فالقانون ليس الاوسيلة فى يده لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية وفقا لتعاليم الماركسية .

المبحث الثانى

الحزب الشيوعى السوفيتى

لا يقر النظام السوفيتى فكرة تعدد الأحزاب وهذا وضع طبيعى بالنسبة لفلسفتهم . فالأحزاب ترمز لانقسام المجتمع الى طبقات ، فكل مجموعة من الأفراد لها مصالح متميزة يمكن أن تكون حزبا ، ويكون فيما بينها وبين بعضها تضارب فى وجهات النظر وتناقض المصالح . ولذلك فانه لا مجال للحديث عن الأحزاب فى ظل نظام يسعى الى القضاء على الفوارق الاجتماعية وبلوغ مجتمع خال من الطبقات يسوده الاخاء والمساواة ولذلك فان البلاد ليس بها الا حزب واحد وهو الحزب الشيوعى السوفيتى .

أهمية الحزب :

ويشغل الحزب الشيوعى ومنذ ثورة أكتوبر وحتى الآن مركز الثقل والسيطرة فى الحياة السياسية للشعب السوفيتى فهو محتكر للسلطة والنشاط السياسى ، ولقد قال ستالين بمناسبة عرضه لمشروع الدستور السوفيتى على مؤتمر السوفيت الثامن ١٩٣٦ « يجب أن أسلم بأن مشروع الدستور الجديد يترك نظام دكتاتورية البيروليتاريا فعالا كما هو — كما أنه يبقى دون تغيير — المركز المسيطر للحزب الشيوعى » [١] .

اما احتكاره للسلطة فجميع رجال الدولة عليهم قبل أن يصبحوا

---

(١) نقلا عن الدكتور محمد عصفور ، ازمة الحريات فى المعسكرين الشرقى والغربى ، القاهرة ، المطبعة الأولى ١٩٦١ ، ص ٦ .

حكاما ، أن يكونوا أعضـــاء نشطين ملتزمين بتعليمات الحـــزب ومؤمنين لقادته ، ابلوا بلاءا حسنا من أجل قضية الشيوعية • فأعضـــاء مجلس السوفيت الأعلى وهو صاحب السلطة فى البلاد ، ويليه هيئة الوزارة وهى وهى المسئولة عن مباشرة النشاط اليومى لتنفيذ القوانين وهاتان الهيئتان تتشكلان من أبرز أعضاء الحزب وفى الحقيقة فان الأمر لا يقتصر علـــى القيادات العليا فحسب ، فجميع القيادات السياسية والشعبية كبيرة أو صغيرة مقصورة على رجال الحزب دون غيرهم • وبذلك نستطيع القول ان الدولة هى الحزب والحزب هـــو الدولة ، طالمـــا أنه لا يوجـــد حزب آخر يقفز الى مقاعد الحكم ، ولا يقدح فى هـــذا القول تغير الأشخاص لأن فلسفة الحزب واحدة لا تتغير • أما بالنسبة للنشاط السياسى على مستوى المجالس النيابية والمحلية ، فلا يخرج عما قلناه بالنسبة للسلطة ، فالطريق لعضوية هذه المجالس يكون مارا بالحزب وبعبارة أخرى فان الحزب هو الذى يرشح النائب دون منافس ، وفى هـــذه الحالة علـــى الناخبين فى جميع الأحوال أن يقبلوا هذا الترشيح ، ولذلك تخرج النتيجة دائما لصالح مرشح الحزب [١] • وهكذا يمسك الحزب بزمام كافة الأمور من القاعدة الى القمة دون أية منازعة •

دكتاتورية السلطة والحـــزب :

الا أنه يجب الا يتبادر الى الذهن — من خلال عرضنا السابق — ان ارادة الحزب يتم تكوينها بمعرفة أعضائه عن طريق الأغلبيـــة ، اذ الواقع لمشاهد ومن خلال الاستقراء التاريخى ، ان ارادة قادة الحزب وهم فى نفس الوقت قادة الدولة — واذا شئت قلت قادة الحزب والدولة —

---

(١) ومما هو جدير بالذكر ان أبواب العضوية فى الحزب ليست مفتوحة على مصراعيها للمواطنين ، بل ان طالب العضوية الجديد يخضع لفحـــوص واختبارات دقيقة يتم من خلالها التأكد من ايمانه بالعقيدة الماركسية وتفانيه فى سبيلها ، فاذا قدر له النجاح ، فانه يستطيع ان يصبح عسوا فى الكـــودر السلفية للحزب ، وفى جميع الأحوال فان ذلك لا يتم قبل عام على أفضل تقدير

هى التى تشكل ارادة الحزب والدولة معا [١] وعلى الجميع السمع والطاعة والسحق للمعارضة ان وجدت [٢] ولا وجود لتكتلات فى الرأى • ولكن يجب الا يفهم من ذلك تحريم المناقشة والنقد ، فذلك مما يسمح به فى نطاق ضيق وفى حدود معينة ، ولكن بعد أن يقفل باب المناقشة وبعد أن يكون النقد قد جرى مجراه حتى آخر الشـــوط ، وبعد أن يصدر القرار من الحزب فانه يجب ــ كما يقول ستالين ــ أن يكون ثمة وحدة فى الارادة ووحدة فى العمل بين جميع أعضاء الحزب والا فلن يكون فى الحـــزب نظام ولا بين أعضائه وحدة وانسجام [٣] وقد لخص بريجنيف دور الحزب بقوله « ان تعاليم لينين المجربة والتى أكدتها تجربة الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى هى ان الحزب هـــو قائد الجماهير الثورية والقـــوة القائدة للمجتمع الجديد » [٤] •

وضع الوظيفة التنفيذية
فى
النظام السوفيتى

لعل ما سلف من الحديث عن مبـــدأ وحـــدة السلطات والحـــزب الشيوعى القى كثيرا من الضوء على وضع الوظيفة التنفيذية ، فاذا كان مجلس السوفيت هو مستودع السلطات ، الا أن هـــذا المجلس ليس فى حالة انعقاد دائم حتى يباشر سلطاته ، فهـــو يجتمع وينفض فى دورات منتظمة ، لذلك لزم أن ينبثق عنه هيئة تعمل فيمـــا بين أدوار الانعقـــاد تؤكد استمرار الدولـــة ووجودها وتحل المسائل التى قـــد تعرض فى

---

(١) بل ان الأمر قد يتطور الى ان يستبد فرد واحد بتسيير كافة مقدرات الأمـــور وذلك مثل ما حدث فى عهد ستالين .

(٢) انظر فى وسائل وقاية النظام الاجتماعى فى النظام السوفيتى ، ازمة الحريات للدكتور محمد عصفور ص ٨ وما بعدها .

(٣) الدكتور عبد الحميـــد متولى ، الأنظمـــة السياسية والقـــانون الدستورى ، ص ٥٥٠ .

(٤) افكار لينين تحيا وتنتصر ولمزيد من التفاصيل عن الحزب راجع من ص ٥٧ الى ص ٦٤ .

غيابة (م ١١٩ من الدستور) وتراقب نشاط الأجهزة المسئولة أمامه ، كما أنه يوكل اليه القيام ببعض الوظائف الأخرى . هذا الجهاز الأعلى الدائم لسلطة الدولة هو « هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى » [١] . كما أنه ينبثق عن مجلس السوفيت الأعلى هيئة أخرى معاونة لهيئة الرئاسة تختص بالاشراف اليومى على تنفيذ القانون وتيسير الجهاز الادارى وهذه الهيئة هى « مجلس الوزراء » .

الفرع الأول

هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى

يتولى الوظيفة التنفيذية فى الاتحاد السوفيتى هيئة جماعية ، هى هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى ، ويتم تشكيل هذه الهيئة عن طريق الانتخاب فى جلسة مشتركة لمجلس البرلمان وقوام هذه الهيئة ٣٩ نائبا وهم رئيس مجلس السوفيت الأعلى ونائب أول للرئيس وخمسة عشر نائبا للرئيس وأمين سر هيئة الرئاسة وواحد وعشرون عضوا [٢] .

ويتم تسمية رئيس الهيئة بواسطة مجلس السوفيت الأعلى عن طريق الانتخاب ، الا أنه يجب الا يفهم من ذلك ان وضع هذا الرئيس يعادل مركز الرئيس فى الأنظمة الأخرى ، وقد أوضح ستالين ان مركز رئيس الدولة تشغله هذه الهيئة الجماعية . وهذا ما يتلاءم مع روح النظام السوفيتى ومبادىء الماركسية التى تنادى بجماعية القيادة ، ولذلك فان الاختصاصات ليست مسندة للرئيس وانما لهذه الهيئة مجتمعه [٣] .

ولا ينضم الى هذه الهيئة الا الرجال البارزون من أعضاء الحكومة

---

(١) الهيئات البرلمانية للسلطة الشعبية — سب ق — ص ٤٤ .

(٢) وتنص المادة ١٢٠ من الدستور على أن « تنتخب هيئة رئاسة السوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى من بين النواب من رئيس للهيئة ونائب أول للرئيس وخمسة عشر نائبا للرئيس — على أساس نائب عن كل جمهورية متحدة — وأمين سر هيئة الرئاسة وواحد وعشرين عضو لها » .

(٣) ولا يوجد فى الدستور السوفيتى ما يشير الى أى اختصاصات لرئيس الهيئة .

ورئيسا المجلسين ... الخ . كما أنها تضم فى عضويتها النواب المثقفين والعاملين فى حقل الانتـــاج وممثلون عن القوات المسلحة ، كمـــا أنه فى نفس الوقت يجب أن يراعى تمثيل كافة الجمهوريات الاتحادية .

اختصاصات هيئة الرئاســـة :

ويمكن تقسيم صلاحيات هيئة الرئاسة الى ثلاثة أقسام :

(أ) الاختصاص باعـــداد الانتخابات لمجلس الســـوفيت الأعلى والاعداد لدورات انعقاده وتنظيم أعمال مجلس السوفيت الأعلى وكافة أجهزته ونشر القوانين الصادرة عن مجلس السوفيت الأعلى .

(ب) تختص هيئة الرئاسة فيما بين دورتى انعقاد مجلس السوفيت الأعلى ، بالتعديل الجزئى للقانون واقالة وتعيين بعض أعضاء الحكومـــة واقالة وانتخاب أعضاء المحكمة العليا فى الاتحاد السوفيتى وتشكيل واعادة تشكيل أجهزة الادارة والتصديق على اعلان حالة الحرب فى حالة وقوع هجوم عسكرى على الاتحاد السوفيتى أو فى حالة ضرورة تنفيذ التزامات التعهدات الدولية بشـــأن الدفاع المشترك ضد العدوان . الا أن الهيئة اذا اتخذت أى قرار داخل فى نطاق هذه المجموعة . فانه يجب أن يعرض فى أول اجتماع قادم لمجلس السوفيت الأعلى لاقراره .

(جـ) أما القسم الثالث فهو أكبر مجموعة من الصلاحيات ونذكر منها على سبيل المثال تفسير القوانين السارية فى الاتحاد السوفيتى والاشراف على الاستفتاء الشعبى والتصديق على منح الأوسمة والميداليات والقاب الشرف وتعيين وتبديل القيادة العليا للقوات المسلحة واعلان التعبئة العامة وتعيين ممثلى الاتحاد السوفيتى فى الدول الأجنبية ، والاعلان عن حالة الحرب بهـــدف الدفاع عن البـــلاد وتمارس هيئة الرئاسة اختصاصها التنفيذية عن طريق قرارات وتوجيهات تعد بمثابة وثيقة قانونية نافذة فى حق الهيئات الأدنى [١] .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٨ وراجع بالتفصيل اختصاصات هذه الهيئة المواد من ١٢١ الى ١٢٦ من الدستور .

الفـــرع الثانى

مجلـــس الـــوزراء

يعتبر مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى هو الهيئة التنفيذية المعاونة لهيئة رئاسة السوفيت الأعلى فى ادارة دفة شئون البلاد وذلك طبقـــا للمـــادة ١٢٨ من الدستور [١] .

ويتم تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء فى جلسة مشتركة لمجلس السوفيت ، على أنه يحق لهيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى تعيين وعزل الوزراء فيما بين أدوار الانعقاد ، بنـــاء على اقتراح مـــن رئيس الوزراء الا أنه فى هذه الحالة يشترط الموافقة على التعيين أو العزل فى أول دور انعقاد للسوفيت الأعلى . ويتميز مجلس وزراء الاتحـــاد الســـوفيتى بضخامته ، حيث يضم فى عضويته رؤســـاء مجالس وزراء الجمهوريات المتحدة بحكم مناصبهم وأعضاء ليسوا بوزراء ولكنهم أعضاء بحكم وظائفهم (م ١٢٩ من الدستور) ونذكر من ذلك على سبيل المثال مدير بنك الدولة ورئيس مجلس الفنون الجميلة ... الخ . وفى الحقيقة فان هـــذا ليس بشىء مستغرب ، بل انه ما يفرضـــه طبيعة النظام ذاته ، فالدولة اشتراكية تعبىء كافة مواردها الاقتصادية وتدير اقتصادها عن طريق التخطيط المركزى (الخطط الاقتصادية) وهو ما يستلزم وزارات متخصصة ومتابعة مستمرة مما يستدعى تضخم الوزارة لهذا الغرض .

ويعتبر مجلس الوزراء مسئولا عن أعماله أمام السوفيت الأعلـــى وخاضع للمحاسبة ، وفيما بين أدوار الانعقاد أمام هيئة رئاسته (م ١٣٠ من الدستور) .

ويختص مجلس الوزراء بالاشراف على تنفيذ القوانين والميزانيـــة

---

(١) وقد نصت المـــادة ٢٨ من الدستور على أن « مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى — حكومة الاتحاد السوفيتى — هو الهيئة التنفيذية والادارية العليا لسلطة الدولة فى الاتحاد السوفيتى » .

وخطط الاقتصاد الوطنى والاشراف على التسيير اليومى للمصالح الحكومية وحماية أمن الدولة والتوجيه فى ميـدان العلاقات الخارجيـة التجارية والثقافية ... الخ [١] .

الفصـل الرابـع

ضمانات الشرعيـة

الاشتراكيـة

اذا كان من المسلم به فى كافة الأنظمة القانونية المعاصرة ، أنه مهما بلغت درجة رقى شعب من الشعوب ، ومهما بلغت درجـة نضجـه . فان انتهاكات سيادة القانون واقعـة لا محالـة ، وأنه لابد من توفـير الضمانات اللازمة لعلو حكم القانون فى المجتمع ، ولم يشـذ عن ذلك النظام السوفيتى حتى الآن ، رغم ان فلسفته قائمـة على زوال الدولة ، واختفاء القانون ، وذلك لسببين : أولهما — كما سبق ان ذكرنا — ان دول المعسـكر الماركسى لم تستطع بعد أن تتوصل ولو حتى الى بدايـة المجتمع الشـيوعى المـأمول ، وليس ذلك باديا فى الافق حتى الآن ، وبالتالى فان الدولة والقانون باقيان وبالتالى فان هناك انتهاكات للشرعية الاشتراكية ، لذلك كان لابد من توفير الضمانات اللازمة للالتزام بحكم القانون الاشتراكى . وقد توفرت هذه الضمانات بالفعل ، ولكنها ضمانات تختلف عن مثيلاتها فى كافة الأنظمـة القانونية المعاصرة ، فهى ضمانات نابعة من فلسفة النظام وأهدافه . ونذكر من ذلك على سبيل المثال ، أنه اذا كانت الرقابة القضائية تأتى فى مقدمـة الضمانات الأكيدة لسيادة القانون فى الأنظمة القانونية المعاصرة ، باعتبار أن القضاء يصدر أحكاما ملزمة بوجوب اتباع حكم القانون وأن ما يقضى به يعتبر عنوانا للحقيقة . فان الأمر على العكس فى النظام السوفيتى حيث يتقهقر دور القضـاء

---

(١) للتفاصيل فى اختصاصات مجلس الوزراء — راجع المواد من ١٣٣ الى ١٣٦ من الدستور .

ويتقلص دوره الى حد كبير ، كما أن مبدأ فصل السلطات لا مجال للحديث عنه كضمانة سياسية لحكم القانون ، بعد أن صودر عليه بمبدأ وحدة السلطات ، ويرى الفقه السوفيتى أن الضمان الجوهرية للشرعية الاشتراكية فى نظامهم القانونى ، تكمن أساسا فيما يحققه النظام من مزايا أهمها التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وذلك بالقضاء على استغلال الانسان والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، مما يدفع الشعب ومؤسسات الدولة معا الى التمسك بالقانون الاشتراكى والتزام أحكامه • وقد عبر الفقيه السوفيتى الأستاذ تشيكفاديز « مدير معهد القانون بأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى » عن هذا المعنى بقوله « للشرعية الاشتراكية اسس اقتصادية وسياسية وأيديولوجية قوية ، فقد الغيت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى الاتحاد السوفيتى وانعدم فيه استغلال الانسان للانسان ، وحل مكان ذلك النظام الاقتصادى الاشتراكى وقواعد الملكية الاشتراكية •••••• وتميز المجتمع الاشتراكى السوفيتى بوحدته الأخلاقية والسياسية وبالصداقة القائمة بين شعوبه • ولذلك استطاع الشعب السوفيتى من واقع حيازته للقوة الاقتصادية والسلطة السياسية أن يعبر عن ارادته بحرية تامة ، أى بما يطابق مصلحته وتحقيق أعماله • وكان ذلك فى شكل قواعد عامة ملزمة كفل لها الاحترام وهكذا فان الوسيلة الحقيقية لحماية الشرعية الاشتراكية تنبثق من طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى السوفيتى والديمقراطية الاشتراكية ومن كون القانون الذى تطلب الدولة السوفيتية احترامه تعبيرا عن ارادة الشعب [١] •

وتتحصل ضمانات الشرعية الاشتراكية من الناحية العملية فى النظام السوفيتى ، فى ثلاثة أوجه ، الأولى ضمانه شعبية يقوم بها

---

(١) نقلا عن محمد زكى ابو العيد ، مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

المواطن السوفيتى ، والثانى رقابة ذاتية تقوم بها الدولة على نفسها وأخيرا الرقابة القضائية .

وفيما يلى تفاصيل ما أجملنا كل فى مبحث مستقل .

المبحث الأول

الرقابة الشعبية

تعتبر الرقابة الشعبية اليوم فى الاتحاد السوفيتى من الضمانات الأساسية للشرعية الاشتراكية .

ويتميز هذا النوع من الرقابة بفاعلية متحررة من الروتين والشكليات ، اذ هو حر فى استخدام الوسائل التى تحقق الغرض من ورائه وهو الالتزام بالشرعية الاشتراكية .

وقد أشار ستالين الى هذا النوع من الرقابة بقوله « ان الرقابة من أعلى ليست هى النوع الوحيد من الرقابة ، بل هناك أنواع أخرى كالرقابة من أسفل ، حيث تراقب الجماهير قياداتها فيكشفون أخطاءهم ويشيرون بوسائل تصويبها ، وهذا النوع من الرقابة هو أكثر وسائل الرقابة فاعلية » (١) .

ولقد ناط الدستور السوفيتى أمر هذه الرقابة الى سوفيتات الشعب فنص فى المادة ٩٢ على أن « تشكل سوفيتات نواب الشعب هيئات الرقابة الشعبية التى تجمع بين رقابة الدولة والرقابة الاجتماعية من قبل الشغيلة فى المؤسسات والكولخونات والدوائر والمنظمات .

تراقب هيئات الرقابة الشعبية تنفيذ الخطط والمهمات التى تطرحها الدولة ، وتكافح الاخلال بانضباط الدولة ومظاهر النزعة المحلية والموقف

---

(١) نقلا من المرجع السابق ص ٤٠٥ .

الادارى الضيق من الأمور وسوء التدبير والتبذير والمماطلة والبيروقراطية وتساعد على تحسين عمل جهاز الدولة » كما أنه نص فى المادة ٩٤ بخصوص نشاط الشعب ، بأن يقوم على أساس المناقشة وتمحيص الأمور والبحث فى المسائل المعروضة بصورة جماعية والمحاسبة المنتظمة للهيئات التنفيذية والادارية وسائر الهيئات التى تشكلها السوفيتات وعلى أساس اشراك المواطنين الواسع فى عملها .

ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة مسئولية النواب عن تقديم تقارير دورية الى الناخبين فى دوائرهم الانتخابية عما قاموا به من نشاط وعن سير أعمال مجلس السوفيت الأعلى (م ١٠٧ من الدستور) ، كما أن الناخبين يستطيعون من خلال اللقاءات المنتظمة التى تتم بينهم وبين النواب التنبيه الى أوجه انتهاك الشرعية الاشتراكية من قبل هيئات الدولة وأجهزتها المختلفة ، وعلى الآخرين الاتصال بالجهات المعنية والتنبيه الى ضرورة الالتزام بالشرعية الاشتراكية [1] .

وهكذا القى النظام السوفيتى على النواب والموظفين على حد سواء دورا فى مراقبة مخالفات الشرعية الاشتراكية ، وما يجب اتخاذه من اجراءات لتصحيحها . وقد نص فى المادة ٤٨ على أن « لمواطنى الاتحاد السوفيتى حق المشاركة فى ادارة شئون الدولة والمجتمع وفى مناقشة واتخاذ القوانين والقرارات ذات الأهمية الاتحادية والمحلية .

وهذا الحق تضمنه امكانية المواطنين فى أن ينتخبوا وينتخبوا الى سوفيتات نواب الشعب وغيرها من هيئات الدولة المنتخبة ، ويشتركوا فى المناقشات الشعبية العامة والاستفتاء وفى الرقابة الشعبية وعمل هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية وهئيات المبادرة الاجتماعية واجتماعات جماعات العاملين والاجتماعات حسب مكان الاقامة » . بل أنهم قالوا أنه يفضل الاتجاه الى تربية المواطنين تربية شيوعية ، أصبح على المواطن واجب الكشف عن أخطائه الذاتية ليتداركها من تلقاء نفسه .

---

(١) الهيئات العليا للسلطة الشعبية — سبق — ص ١٢٩ .

المبحث الثانى

الرقابــة الذاتيــة

وتتحقق رقابة الدولة على نفسها فى الاتحاد السوفيتى بواسطــة جهازين ، هما جهاز الادعاء العام ، ولجنة الرقابة العليا للدولة والحزب .

الفــرع الأول

رقابة جهاز الادعــاء العــام

« البروكوراتورا Prokuratura »

تعتبر الضمانة الأساسية المعول عليها فى النظام الســوفيتى لحماية الشرعية الاشتراكية هو رقابة جهاز الادعاء العام لأجهزة الدولة المختلفة ، وهذا الجهاز يطلق عليه « البروكوتورا » وقد انشىء هــذا الجهاز فى عام ١٩٢٢ واصل هــذا النظام روسى قديم ، انشىء فى عهد بطرس الأكبر عام ١٧٢٢ وكان يسمى بنظام « عيون الملك » وكان الغرض منه أن يقــوم وكلاء السلطة المركزية المبثوثين فى الأقاليم بمراقبة شرعيــة تصرفات السلطات المحلية ، وفى الاصلاح القضــائى الذى تم فى عــام ١٨٦٤ ألغى هذا النظام وحل محله نظام النيابة العامة على غرار النظام الفرنسى ، الا أنه بقيام الثورة عام ١٩١٧ الغيت النيابة مع الغــاء المحاكم ، وبقى الاتحاد السوفيتى بدون جهاز للادعاء العام حتى صدر مرسوم فى ٢٨ مايو ١٩٢٢ بشأن انشاء جهاز « البروكوتورا » ولا يتبع هذا الجهاز أى وزارة من الوزارات وله رئيس يعين بواسطة الســوفيت الأعلى لمــدة خمس سنوات (م ١٦٧ من الدستور) . وقد حدد الدستور السوفيتى فى المــادة ١٦٤ منه مهام الادعاء العام فأوضح أنها « المراقبة العليا على تنفيذ القوانين بدقة وبشكل واحد من قبل جميع الادارات ولجان الدولة والمصالح والمؤسسات والدوائر والمنظمات والهيئات التنفيذية والادارية للسوفيتات المحلية لنواب الشعب والكولخوزات ذات المنظمات التعاونية

وغيرها من المنظمات الاجتماعية والاداريين وكذلك من قبل المواطنين موكلة الى المدعى العام للاتحاد السوفيتى ، والمدعين العاملين الخاضعين له » •

والتنظيم المعمول به حاليا لجهاز الادعاء العام هو القانون الصادر فى ٢٤ مايو ١٩٥٥ ويكمله المرسول الصادر فى ١٧ أبريل ١٩٥٦ •

وقد حدد هذا القانون اختصاص البروكوراتورا كالآتى :

(أ) مراقبة تنفيذ الوزارات والمؤسسات والأجهزة والسوفيتات والتعاونيات والموظفين والمواطنين للقوانين تنفيذا دقيقا صارما •

(ب) رقابة تطبيق القضاء للقانون — والقانون هنا بالمعنى الواسع — فيشمل الدستور والقوانين الصادرة عن السوفيت الاعلى والتشريع التكميلى أى اللوائح ، وقرارات مجلس الوزراء والتعليمات والمنشورات الصادرة من الوزراء والاوامر التقليدية للخدمة •

(جـ) رقابة تنفيذ قرارات الهيئات القضائية •

(د) رقابة الدعوى العمومية ضد مرتكبى الجرائم •

(هـ) الاشراف على السجون •

وبالنظر الى هذه الاختصاصات نجد أنها تنقسم الى قسمين ، الرقابة العامة لتنفيذ القانون ، ورقابة أعمال القضاء بشأن تطبيق القانون [١] •

أولا — الاختصاص بالرقابة على تنفيذ القانون :

للبروكوتورا اختصاص عام فى الاشراف على تنفيذ القانون من أجل حماية الشرعية الاشتراكية ، وهى فى سبيل هذا الغرض لها حق الرقابة على أجهزة الدولة والمواطنين من أجل التأكد من الالتزام بحكم القانون ووحدة تطبيقه بين كافة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية •

---

(١) محمد زكى أبو العيد ، مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية ، ص١٤٩

وحتى ينهض الجهاز بهذا الاختصاص فان له أن ينظر فى القرارات الادارية الصادرة من مختلف المسئولين ، وكذلك أيضا النظر فى كل ما يتعلق بتنفيذ الوظيفة الادارية من تصرفات ومنشورات وتعليمات وأوامر خدمة ، حتى يتم التحقق من مطابقتها للقانون ومن أجل ذلك للمدعى أن يقوم بالتحقيق وطلب المعلومات من الموظفين والمواطنين ، كما أن له أن يقوم بالتحقيق فى عين المكان بناء على شكوى تقدم اليه بشأن مخالفة قانونية .

وتنحصر سلطة جهاز الادعاء العام حيال التصرف الادارى المخالف للقانون على الاحتجاج أو الاعتراض فقط ، فليس من حق هذا الجهاز اذن الامر بوقف تنفيذ القرار المخالف للقانون وانما له تنبيه السلطة المختصة الى واقعة المخالفة حتى تتخذ السلطة المتصرفة التدبير المناسب [١] فاذا اختلفت السلطة صاحبة القرار مع البروكوتورا ، فانه لا مناص عندئذ من رفع الامر الى السلطة الرئاسية للجهة المتصرفة . أما اذا كان الامر يتعلق بجريمة ، فان الجهاز يتخذ اجراءات رفع الدعوى الجنائية ، ولاستقرار المراكز القانونية فان القانون — فى الغالب — يحدد أجلا معينا لاعتراض الجهاز على التصرف الادارى .

ثانيا — رقابة تطبيق القضاء للقانون :

وبجانب اختصاص الرقابة الادارية فان للبروكوتورا ممارسة سلطة الاتهام نيابة عن المجتمع أمام القضاء وتوجيه أجهزة التحقيق الجنائى ، كما أن لها حق التفتيش على السجون والافراج عن أى شخص محتجز دون سند من القانون [٢] .

وبالاضافة الى ما تقدم فان للمدعى العام الحق فى الاتى :

١ — رفع الدعوى المدنية أو التدخل فيها لصالح العمال والفلاحين

---

(١) المرجع السابق ص ٤٢٢ .

(٢) النظرية الماركسية للقانون ، للدكتور حسام الاهوانى ، ص ٣٢٨ .

والدولة ، وذلك تأسيسا على نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات التى نصت على أنه « للمدعى ــ المدعى العــام ــ حق اقامة أو التدخل فى الدعوى المدنية فى أى مرحلة من مراحلها ، اذا قدر أن ذلك لازما لحماية مصالح الدولة أو المصالح العامة أو حماية الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين » •

٢ ــ الطعن فى الاحكام تأسيسا على المصلحة العــامة ، باعتباره حارسا للشرعية وذلك وفقا لنص المادة ٢/٤٤ من قانون المرافعات التى تنص على أن « يقيم المدعى احتجاجه ضد الحكم غير الصحيح أو غير المؤسس بصرف النظر عما اذا كان قد اشترك فى القضية أم لا » •

٣ ــ الطعن فى الحكم ولو حاز قوة الامر المقضى به وانتهاء المدد المقررة للطعن (م ٤٩ من قانون المرافعات) •

٤ ــ للمدعى حق الاحتجاج ضد الاحــكام الصــادرة من الدوائر المجتمعة للمحكمة العليا للاتحاد السوفيتى وفى هذه الحالة ينظر الطعن مجلس رئاسة السوفيت الاعلى •

ولذلك فان الاجهزة العليا للسلطة التى تعتبر الطليعة الثورية للشعب السوفيتى ، وتوجه النظام من أجل أهدافه ، لا تخضع لرقابة البروكوتورا من أجل الشرعية الاشتراكية • وهذه الاجهزة هى السوفيت الاعلى وهيئة رئاســته والسوفيتات العليــا فى الجمهوريات المستقلة ومجلس الوزراء واللجنة المركزية للحزب الشيوعى •

كما ان جهاز المدعى العام ليس مستقلا فى عمله ، بل انه من توابع الحزب الشيوعى ، وهذا ما أكده المدعى العام المساعد للاتحاد السوفيتى فى مجلة الدولة السوفيتية والقانون عام ١٩٥٥ فقال : « لا يمكن أن تتحقق كل المهام الملقاه على عاتق أجهزة الادعاء العام الا اذا تمت ادارة ورقابة أجهزة الادعاء العام بواسطة أجهزة الحزب ، فالرقابة الدائمة

للحزب على عمل أجهزة الادعاء العام ضرورة ، لان الادعاء العام السوفيتى جهاز مركزى وسلطة قوية بين يدى الدولة » [١] « والواقع أن قيام جهاز الادعاء بوظيفة الاشراف العام على تنفيذ القوانين لا يعتبر التزاما على الجهاز بهذه الرقابة ، أو أنه التزام ولكن يمارس بطريقة تقديرية للجهاز ؛ اذ له حق النظر فى مناسبة قيامه بوظيفته أولا • وهكذا فان الملاءمة هى التى توجه أعمال جهاز الرقابة أكثر من الشرعية » [٢] •

الفـــرع الثـــانى

لجنة مراقبة

الحـــــزب والدولـــــة

اذا كانت البروكوتورا تعنى برقابة الشرعية من الناحية القانونية فان « لجنة مراقبة الحزب والدولة » تتولى الرقابة على هيئات الدولة المتعلقة بالجانب الاقتصادى وتقدر مدى ملاءمة الانفاق العام فى المشروعات والوحدات الاقتصادية ، كما أنها تهتم أيضا بمحاربة المكتبية والروتين ونبذ النظرة المحلية والبحث عن المصلحة القومية • وينظم عمل هـــذه اللجنة مرسوم صدر فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ •

وترجع جذور هذا النوع من الرقابة الى عام ١٩١٨ ، عندما تقـــرر انشاء المعهد المركزى للرقابة ، ثم تحول هذا المعهد بموجب دستور ١٩١٨ الى « قوميسارية مراقبة الدولة » • الا أن هذا النظام أصبح معوقا أكثر منه مصلحا • وفى عام ١٩٢٠ أقام العمال بجهودهم الذاتية هيئة تفتيش مالى عرفت باسم « تفتيش العمال والفلاحين » وأدمجت فيها قوميسارية « مراقبة الدولة » ، الا أن هذه الهيئة لم تنجح فى فرض الرقابة المطلوبة •

لذلك كان لابد من تطور جديد فى هذا الخصوص ، وكان ذلك فى المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى فى عام ١٩٢٣ ، الذى أعلن فيه لينين

---

(١) ، (٢) ابو العيد ، مجدا الشرعية فى الدول الاشتراكية ، ص ٤٢٧ .

الى وجوب مولد مرحلة جديدة من الرقابة على أجهزة الدولة ، هذه المرحلة تربط بين هيئة تفتيش العمال والفلاحين واللجنة المركزية لرقابة الحزب اذ كانت وجهة نظر لينين حتى تكون الرقابة فعالة أن ترتبط بكوادر الحزب [١] .

ومنذ ذلك الوقت أصبح جهاز رقابة الدولة فى الاتحـــاد السوفيتى بمثابة « وزارة الوزارات » . ولكن هذا الاصلاح هو الاخر لم يأتى بالثمرة المرجوه منه ، وألغى هـــذا النظام للرقابة واستبدل بلجنة أخرى عوضا عنه هى « لجنة المراقبة لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى » ووضعت هذه اللجنة تحت اشراف أحد نواب رئيس الوزراء . وفى عام ١٩٤٠ أعلن عن فشل هذه اللجنة وتم الغائها وفى عام ٥٧ أنشئت لجنة أخرى لمراقبة الدولة تتبع مجلس الوزراء السوفيتى [٢] . وقد نظم عمل هذه اللجنة مرسوم صادر عن رئاسة مجلس السوفيت الاعلى عام ١٩٥٧ ، وقد اعتبر اختصاصه من طبيعة مالية وادارية ، اذ نيط بهذه اللجنة السهر على رقابة تنفيذ قرارات الحكومة والقضاء على المكتبية والشكليات المعوقة ودراسة مشكلات التنظيم والادارة ، وينظم عمل هذه اللجنة مرسوم صدر فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ باعادة تنظيم هذه اللجنة وأطلق عليها « لجنة مراقبة الحزب والدولة بمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى » وقد وكل اليها الاختصاص الذى سبق أن ذكرناه فى مستهل هذا البحث .

ومما هو جدير بالذكر أن الفقه السوفيتى المعاصر ينتقد هذا النوع من رقابة الدولة لنفسها ، على أساس عدم فاعليته ، وأن قواعد ممارسة اللجنة لعملها غير مقنعة [٣] .

---

(١) قرارات المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى السوفيتى ومرسوم اللجنة المركزية التنفيذية ومجلس لوزراء السوفيتى فى ٦ سبتمبر ١٩٢٣ المتعلقة بهذا الاصلاح الرقابى .

(٢) تقرير نشاط للجنة المركزية للمؤتمر العشرين الحزب الشيوعى فى عام ١٩٥٦ .

(٣) أبو العيد — مبدأ الشرعية — ص ٤٩٢ .

المبحث الثالث

الرقابـــة القضائيـــة

القضـــــــاء والتحـــــــكيم

اذا كانت الرقابة القضائية هى الضمانة الاساسية ، بل هى أعلى الضمانات مرتبة من أجل سيادة القانون ، فهى الرقابة الكفيلة بالحفاظ على حقوق الافراد وحرياتهم • فان الانظمة الماركسية — وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى — لا تعترف بهذه المرتبة للقضاء فى حماية الشرعية الاشتراكية ، ولكنه يأتى عندهم فى المرحلة الاخيرة لينحسر دوره وتقل أهميته فى هذا المقـــام ، وهم يرون أن الضمانات الاخرى التى أقرها نظامهم القانونى لهى أوفى وأبلغ فى حماية الشرعية الاشتراكية ، وان التعويل على القضاء فى هذا الخصوص هو أمر مرهق للمواطن لكثرة تكاليفه واستنزاف الوقت الكثير •

وللاتحاد السوفيتى نظـــام قضـــائى خاص فلا هو اعتنق نظرية القضاء المزدوج ، ولا أخذ بفكرة القضاء الموحد على اطلاقه ، بل انه قسم ولاية القضاء بين المحاكم وما أطلق عليه هيئات التحكيم •

أما القضـــاء فيختص بنظـــر المنازعات المدنيـــة والجنائيـــة والاسرة ••• الخ •

أما قضاء التحكيم فقد نص عليه الدستور فى المادة ١٦٣ بأن « تقوم هيئات تحكيم الدولة فى اطار صلاحيتها بالبت فى الخلافات الاقتصادية بين المؤسسات أو الدوائر أو المنظمات » •

وتأسيسا على ما تقدم فان قضاء التحكيم يختص بالفصـــل فى المنازعات ذات الطبيعة الاقتصادية والتى يثور بشأنها الخلاف بين هيئات ومشروعات الدولة المختلفة • ولا شأن ولا صلة للافراد بهذا النوع من القضـــاء •

وقد أحال الدستور الى القانون تنظيم نشاط قضاء التحكيم •

ويقع على رأس المحاكم العادية المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى ولها سلطة رقابة على المحاكم الادنى منها (م ١٥٣ من الدستور) ، كما أن لها اصدار تفسيرات ملزمة للقوانين يجب أن تلتزم بها المحاكم كما سبق أن ذكرنا •

ويتم انتخاب قضاة هذه المحكمة من قبل مجلس السوفيت الاعلى ، أما بقية المحاكم الادنى فيتم اختيارهم عن طريق الانتخاب بواسطة سوفيتات نواب الشعب • أما القضاة الشعبيين فيكون انتخابهم بواسطة النواحى والاحياء ، والقضاة جميعهم مدة كل منهم خمس سنوات ، أما المحلفون فتكون المدة بالنسبة لهم عامين ونصف (م ١٥٢ من الدستور) ويستطيع الشخص الذى وقع عليه ضرر أن يلجأ الى القضاء ليطلب الحكم له بمبلغ من التعويض عن الاضرار التى سببتها له جهة الادارة . وذلك بموجب نص المادة ٣/٥٨ من الدستور التى نصت على أن « لمواطن الاتحاد السوفيتى الحق فى التعويض عن الضرر الناجم عن التصرفات المخالفة للقانون اذ اقترفتها بحقهم هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية وكذلك الاداريون أثناء تأدية الوظائف » •

تقدير الشرعية الاشتراكية :

يفخر الفقه السوفيتى اليوم بالقول أن الشرعية الاشتراكية تسود الاتحاد السوفيتى ، فتلتزم الادارة والمواطن بالمراعاة الدقيقة والتنفيذ الصارم لحكم القانون ، فاذا ماعن للاولى أن تتجاوز نطاق القانون كان فى ضمانات الشرعية الاشتراكية رادعا لها ، واذا ما انتهك الثانى قاعدة قانونية طبق عليه حكم القانون •

واذا كانت سيادة القانون تعنى نزول جميع الافراد والهيئات والسلطات على مقتضيات أحكامه ، فلا استثناء ولا امتياز لكائنا من كان ، فان هذا المعنى ليس من عناصر الشرعية الاشتراكية ذلك أنه بعد أن قال الفقهاء السوفيت بسيادة الشرعية الاشتراكية فى كافة أنحاء البلاد ، عادوا فأقروا بخروج هيئات الدولة العليا (السوفيت الاعلى ومجلس رئاسته

ـ مجلس الوزراء ـ اللجنة المركزية للحزب الشيوعى) عن سياج الشرعية • ولقد كانت أوضح مقالة قيلت فى هذا الصدد من الفقيه السوفيتى ديابلو حيث قال : « ان السلطة العامة بوجه عام يجب أن لا تخضع أبدا لتنظيم قانونى ، ذلك أن السلطة ترتكز على عنصر لا صلة له بالقانون ، هو القوة المنظمة ، التى تمارسها طبقة أو جماعة ، والتى تنكر كمبدأ سيادة أى مبدأ آخر غير سلطة الدولة ـ فالدولة لا تخضع للقانون وانما هى تستطيع أن تسمح به الى حد معين » (١) •

طبيعة العلاقة بين الشرعية الاشتراكية والماركسية اللينينية :

والحق أن الاتحاد السوفيتى ما فتىء من وقت لآخر القيام بمشروعات الاصلاح القانونى ، ومن شأن ذلك التوسيع على مبدأ الشرعية ، الا أن الماركسية اللينينية وهى الايديولوجية العليا للنظام السوفيتى تؤثر تأثيرا مباشرا فى صلب الشرعية الاشتراكية ، بحيث تجعلها فى النهاية خاضعة لها تلهث فى أعقابها ، وذلك للاسباب التالية :

١ ـ ان مبدأ الشرعية حتى يستطيع أن يقف على قدميه لابد وأن يحتمى فى قضاء محايد ومستقل ، والقضاء السوفيتى ليس هذا وضعه ، فهو قضاء سياسة قبل أن يكون قضاء قانون فوظيفته ـ حسب النظرية والتطبيق ـ متفرعة عن السلطة العليا الوحيدة بالبلاد وهى السوفيت الاعلى ، والسوفيت الاعلى يسيطر عليه الحزب الأوحد فى البلاد وهو الحزب الشيوعى السوفيتى ، والحارس الأمين على أيديولوجية النظام . وضمير المجتمع • ولذلك فان القضاء ملزم باتباع تعليمات الحزب وخطوطه للارشاد وقبول تفسيراته ومفاهيمه للقوانين •

٢ ـ الدولة فى نظر الفكر والتطبيق الماركسى واقعه عنف مادى خارج نطاق القانون ، تظهر عند مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخى ، عندما يتناقض المجتمع مع ذاته فينقسم الى طبقات وتدور هذه التناقضات لصالح الطبقة المسيطرة ، فتستولى هذه الطبقة على آلة الدولة وتضعها

(١) نقلا عن سيادة القانون للدكتور محمد عصفور ، ص ١٣٣ .

فى خدمة مصالحها والطبقة المسيطرة وصاحبة السلطة فى الدولة الاشتراكية هى طبقة الشغيله من عمال وفلاحين ، تضع القانون فى يدها كأداة للقيام بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطلوبة ، من أجل الوصول الى مرحلة الشيوعية ، فالقانون سلاح فى يدها وليس قيد عليها ، القانون فى خدمتها وليست فى خدمته • ويعبر عن ارادة الدولة هذه من أجل التغيير صفوة القيادة الثورية الشاغلون للهيئات العليا للدولة التى سبق ذكرها باعتبارهم المتحدثون الرسميون عن العقيدة الماركسية أساس النظام السوفيتى وفلسفته ، والتى لا يمكن أن يقف فى طريقها عائق بأى حال من الاحـوال •

٣ ــ النظام السوفيتى تطبيقا للماركسية نظام ثورى يسعى دائما من أجل التغيير ، تقربا للوصول الى مرحلة الشيوعية ، وان ذلك بالضرورة ينعكس أثره على الشرعية الاشتراكية ، فهى شرعية غير مستقرة حتى تستطيع أن تواكب التطورات • وعلى سبيل المثال فأحكام الدستور يمكن تعديلها بقرارات تصدر من رئاسة السوفيت الاعلى ، واذا كان قد نص فى الدستور على وجوب اتباع اجراءات أو الحصول على أغلبية معينة لتعديله ، فانه لم يحدث أن السوفيت الاعلى عارض فى اجراء أى تعديل تم نفاذه فى الواقع وبذلك تنهار الفوارق بين الشرعية الاشتراكية والشرعية الثورية ، وقد أوضح قادة النظام وفقهاءه بأن الشرعية الاشتراكية هى شرعية ثورية ، فقال ستالين « انه من الخطأ البالغ أن يقال ان الشرعية الثورية لوقتنا الحاضر لا تختلف عن شرعية السياسة الاقتصادية الجديدة الاولى •• فقد كفلت هذه الاخيرة للمدير فى المشروع الخاص ، وللرأسمالى حماية ملكيته طالما أنه التزم بدقة القوانين السوفيتيه • والشرعية الثورية فى زماننا مختلفة تماما ، فهى موجهة ضد اللصوص والتخريب ، وضد المستغلين للملكية العامة • ان المهمة الرئيسية للشرعية الثورية الآن هى أساسا حماية الملكية العامة ولا شىء آخر ، وبعبارة أخرى فان الشرعية الاشتراكية قابلة للتغيير والتبديل من أجل مواءمة القانون مع الايديولوجية• وتأسيسا على ما تقدم فانه يمكن القول بأن الشرعية الاشتراكية تسير فى ركاب

السياسة ، فتخضع الواقع لملاءمة أهـداف النظام التى تحددها الدولة وعلى الجميع بعد ذلك واجب الامتثال والتعليمات الصـادرة فى هـذا الخصوص •

٤ — اذا كان الدستور السوفيتى قد خصص الفصل السابع منـه لبيان الحقوق والحريات والواجبات الاساسية للمواطن (م ٣٩ — ٦٩) فان هذه الحقوق والحريات مرهونة بارادة السوفيت الاعلى ، اذ أنه يستطيع بموجب المادة ١٧٤ أن يعدل الدستور بأغلبية ثلثى أعضاء مجلسيه دون الرجوع الى الشعب .•

وتفريعا على ما تقدم فانه يمكن لهذه السلطة العليـا أن تتعرض لحريات وحقوق المواطن بالتضييق أو المصادرة دون أن يملك أحد حق التعقيب عليها ، وفى هذه الحالة فان الشرعية الاشتراكية تصبح عاجزة عن حماية الحقوق وحريات المواطن الاساسية •

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة الشعب السوفيتى قد سـاعدت على تقبل فكرة خروج الحكام عن نطاق القانون • فقد اعتاد هذا الشعب قرونا طويلة على الخضوع للحكم الاستبدادى المطلق قبل الثورة ، ولذلك فانه بعد الثورة كان مهيأ نفسيا ، وأيضا من أجل غد مأمول ، خروج الدولة عن نطاق القانون ، بعد أن تذرع الحكام بالفلسفة الماركسية لاحلال ارادتهم محل القانون ، مدعين أن النظام ، كله مؤقت وعارض وأن مصيره بالضرورة الى زوال عندما تزول التناقضات الاجتماعية وتذبل الدولة ، وبالتالى يزول دور القانون كوسيلة للاكراه ، ولكن المشاهد الآن على العكس ان الاتجاه هو تقوية سلطان الدولة • واذا كانت هـذه المرحـلة ، مرحـلة الدولة الاشتراكية ، تستغرق مرحلة تاريخية بأكملها — حسب تعاليم الماركسية — فهى مرحلة لم نعرف بعد متى تنتهى !! •

فاننا نتساءل الى متى يظل الحـاكم السوفيتى الاعلى بعيدا عن حـكم القانون ، مما يجعل حقوق وحريات الانسان بصفة دائمة عرضة للتحكم ؟(١)

---

(١) الدكتور محمد عصفور — سيادة القانون — ص ٣٦٠ .